وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير **ميدان:** العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية **فرع:** العلوم الاقتصادية

رقم: ..... **تخصص:** اقتصاديات البنوك و التمويل

عنوان المذكرة

دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة

- مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط - مقرة المسيلة -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمـــي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطلبة:

- شامي فارس
- ديمي أمال

تحت إشراف الأستاذ:

حمزة طيبي

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
كمال زيتوني	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	رئيسا
طيبي حمزة	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
غادري حورية	أستاذة مساعدة أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا ***الدكتور: حمزة طيبي***

لتفضله بالإشراف على هذا العمل ومساعدته لنا بتقديمه جملة من الملاحظات

والتوجيهات القيمة التي لها الأثر البالغ في إنجاز هذاالعمل.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين كل باسمه، وكل

الذين لم يبخلوا علينا أنا وزملائي بتوجيهاتهم القيمة سواء بخصوص التكوين أو إنجاز البحث

على مدار الخمس سنوات.

ولا يفوتنا أن نشكر أساتذتنا بجامعة محمد بوضياف

كما نوجه تحية شكر وتقدير ***للدكتور الخثير شين*** على كل ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات

ودعم أجازه الله ألفين شكرا.

شامي فارس

ديلمي أمال

إهداء

من منطلق الوفاء بالعهد والعرفان بالجميل أهدي حصادي العلمي بعد مسار أشبه بشوط المحارب إلى منبع فخري و اعتزازي، إلى من اكتنزت نفسي بأخلاقهما فعشت بوحي منهما و سأبقى إلى مشاء الله إلى الذي من قال فيهما الله "﴿ . . . واخفض لهما جناح الذل من الرحمة . . . ﴾صدق الله العلي العظيم. (الاية24سورة الإسراء) .

أمي أطال الله في عمرها و أبي رحمة الله عليه.

اللذان أوصلاني إلى بر ألامان في دراستي و في رحلتي في هذه الحياة.

إلى هدية الرحمان، التي ببرها وضعت الجنة تحت إقدامها، نور عيني، التي أحبتني بلا مقابل و أغدقت علي بفضلها في الشدة و الرخاء موفرة لي كل شروط الراحة التامة طلبا للعلم إليك يا معلمتي في مدرسة الحياة

أمي . . .أمي. . . أمي. . . هذا نجاحك.

إلى إخوتي المكي جمال باسم هاني حسان، إلى أخواتي و أولادهم. بدر الدين و سندس وإسلام وإسراء و السراجين.

إلى صديقي وابن عمي وأخي حسام، إلى أولاد عمي سامي و خالد والى جميع عائلتي "آل خليفة".

إلى زميلتي التي أعتبرها بمثابة أختي أمال ديلمي مساعدتي في المذكرة.

إلى كل الأصدقاء والأحباب إلى أصدقاءٍ بطعم الإخوة. الحسين وصديقي و شاعرنا الحسين معطاوي وعبد الله والجمعي وثامر والأستاذ راشد شامي، إلى كل من أعانني ولو بحرف في هذه المذكرة.

إلى حبيبتي الغالية وروحي وشريكة حياتي زوجتي العزيزة

اختم إهدائي إلى الذي افتقده رحمه الله و اسكنه فسيح جنانه أبي رحمة الله غليه.

فارس شامي

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من أوصى المولى عز وجل بالإحسان إليهما:

﴿ وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ﴾ صدق الله العظيم

إلى من احمل اسمه بكل فخر، إلى من افتقده منذ الصغر، إلى من يرتعش قلبي لذكره أبي رحمة الله عليك.

إلى ينبوع الصبر والحنان التي جعل الله الجنة تحت قدميها، إلى التي تجف الأقلام في مدحها وتعجز الكلمات عن شكرها،

إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها .

إلى قلوب كانت تفرح لفرحتي وتأسى لألمي: إخوتي وأخواتي وأبنائهم كل باسمه.

إلى كل صديقة صادقتها في حياتي فكانت بمثابة الوردة تغرس في حقل قلبي.

إلى من اقتسم معي العمل في هذا البحث.

إلى كل من علمني حرفا وساهم في تدريسي في كل مراحل الدراسة.

إلى رفاقي في مشواري الجامعي وخاصة طلبة كلية العلوم الاقتصادية.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

أمال ديلمي

فهرس المحتويات

شكر .....
إهداء .....
فهرس المحتويات .....
قائمة الجداول.....
قائمة الأشكال .....
قائمة الملاحق .....
الملخص بالغة العربية و اللغة الأجنبية.....
مقدمـــــة عامـــة.....أ- و
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول القطاع الخاص و التنمية المحلية.....**2**
تمهيـد الفصل الأول..... **2**
المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص..... **3**
المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص 3
المطلب الثاني: خصائص القطاع الخاص و أهميته..... 4
المطلب الثالث: متطلبات و حدود القطاع الخاص 6
المبحث الثاني: مدخل عام للتنمية المحلية **8**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية..... 8
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المحلية 10
المطلب الثالث: مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل المحلي 12
المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية..... **13**
المطلب الأول: نشأة و تطور القطاع الخاص في الجزائر 13
المطلب الثاني: دور القطاع الخاص كمصدر للتنويع في الاقتصاد الجزائري .18
المطلب الثالث: المعوقات والعراقيل التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر ..26
خلاصة الفصل الأول **28**
الفصل الثاني: دور مؤسسة أكرم للاستثمار ومساهمتها في التنمية المحلية30
تمهيـد الفصل الثاني **30**

المبحث الأول: تقديم لمؤسسة أكرم للاستثمار 31
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة و نشأتها 31
المطلب الثاني: التنظيم الداخلي للمؤسسة.....34
المطلب الثالث: واقع و آفاق مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط 38
المبحث الثاني: مساهمة مؤسسة أكرم في التنمية المحلية لولاية المسيلة . 40
المطلب الأول: المنتجات المؤسسة 40
المطلب الثاني: أهمية المؤسسة في ترقية التنمية المحلية 46
المطلب الثالث: الصعوبات و العراقيل التي تواجه المؤسسة 54
خلاصـــــــة الفصل الثاني..... 57
خـاتمـــة عامة 58
قائمة المراجع 64
الملاحق..... 70

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجـــــــداول	الصفحة
(01)	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة في الجزائر(2003_2006)	16
(02)	تطور هيكل القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2015)	19
(03)	تطور هيكل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2015)	20
(04)	بيانات التصريح بالاستثمار (2002 – 2015)	22
(05)	تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2015)	24
(06)	يوضح أنواع و أسعار النوع الأول 25 × 25 المخصص للمنازل والعمارات	43
(07)	يوضح أنواع و أسعار النوع الثاني 30 × 30 المخصص للمنازل و العمارات	44
(08)	يوضح أنواع و أسعار النوع الثالث 33 × 33 المخصص العمارات و حواف الطرقات	44
(09)	يوضح أنواع و أسعار النوع الرابع 40 × 40 المخصص العمارات و حواف الطرقات	45
(10)	يوضح تطور عدد العمال خلال الفترة (2012 _ 2016)	46
(11)	يوضح توزيع عمال المؤسسة حسب جنسهم	47
(12)	يوضح توزيع عمال المؤسسة حسب مستويات العمر	48
(13)	يوضح توزيع عمال المؤسسة حسب الخبرة المهنية	49
(14)	يوضح توزيع عمال المؤسسة حسب المستويات التعليمية	51
(15)	يوضح توزيع عمال المؤسسة حسب الفئات المهنية	52
(16)	يوضح الضرائب المسدد خلاص الفترة (2012 _ 2016)	53

قائمة الأشكـــــــــــــــال

رقم الشكل	عنوان الشكـــــــــــــــل	الصفحة
(01)	تطور إنشاء المؤسسات الخاصة خلال الفترة(2001-2006)	15
(02)	توزيع المؤسسات الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية	18
(03)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	35
(04)	يوضح عملية إنتاج البلاط العادي	41
(05)	التمثيل البياني لتطور عدد العمال خلال الفترة (2012_2016)	47
(06)	التمثيل البياني لتوزيع عمال المؤسسة حسب مستويات العمر	49
(07)	التمثيل البياني لتوزيع عمال المصنع حسب الخبرة المهنية	50
(08)	التمثيل البياني لتوزيع عمال المؤسسة حسب المستوى التعليمي	52
(09)	دائرة نسبية توضح مساهمة الضرائب خلال الفترة (2012_2016)	54

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
(01)	تعريف و نشأة و النشاط الرئيسي للمؤسسة
(02)	عدد العمال، الضرائب ورأس المال للمؤسسة و تصنيف عمال المؤسسة حسب(الجنس، العمر، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي، الفئات المهنية)
(03)	مهام المسؤولين المؤسسة
(04)	مهام المسؤولين المؤسسة
(05)	أسعار أنواع السلع للمؤسسة والصعوبات التي تواجه المؤسسة
(06)	أنواع وأشكال وألوان منتجات المؤسسة

الملخص:

تتناولنا في هذه الدراسة عن موضوع دور القطاع الخاص الذي يؤديه في تحقيق التنمية المحلية نظرا لما يتميز به من قدرة على الانتشار الجغرافي الواسع، لذلك تم التطرق إلى الخصائص التي تميز بها القطاع الخاص، والتي تؤهله إلى لعب دور كبير في الاقتصاد الوطني، كما تم إسقاط الدراسة على الواقع من خلال التطرق للوضع الجزائري بإبراز واقع القطاع الخاص في الجزائر بصفة عامة وبولاية المسيلة بصفة خاصة، وقد توصلنا في دراستنا إلى أن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات النشاط الاقتصادي و توفير فرص عمل للمواطنين المحليين، وتوفير منتجات تغطي السوق المحلية كما يساهم في تعزيز القدرات التنافسية ورفع كفاءة الخدمات العامة المحلية.

وقد تضمنت الدراسة نموذجا عمليا و هو دراسة حالة لمؤسسة أكرم للاستثمار ببلدية مقرة ولاية المسيلة و مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية.

Abstract:

Our study has tuckled the role of the private sector in the realization of local development with regard to its geographical wide spread. Thus the research brings up to the characteristics that qualify the sector to play an important role in the national economy, the study has been applied as well on the Algerian economy showing out the reality of the private sector in Algeria generally and in the state of M'sila in particular. As a result of our study, we have found that the private sector plays a big role in the realization of the local development goals through the diversity of the national economy; and the augmentation of the economic activity rates; as well as the provision of jobs for local citizens ;and moreover the provision of products that cover the local market. Furthermore, the private sector conributes to enhance competitveness and to improve the rfficiency of local public services.

Of course this study includes a practical model for 'Akram corporation for investment' (Magra/ state of M'sila) and its contribution in local development realization.

مـقدمـة عامة

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنية الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، فإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فان الجهود الذاتية من خلال المنتجين المحلين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك .

ومن هذا المنطلق وإدراكا من الجزائر بأهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية عملت، ودوره في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية، وفي رفع مستوى وكفاءة الخدمات العامة المحلية، خاصة في مجال البنية الأساسية والمرافق العامة وتحسين نوعية الحياة للجميع على تفعيل دوره، وذلك من خلال تحفيز القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني والتنمية، من خلال تبنى الحكومة تطبيق العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري التي كفلت تهيئة البيئة المناسبة والملائمة لعمل القطاع الخاص الجزائري، باعتباره محور التنمية الشاملة والمستدامة ومرتكزها الرئيس.

وقد أسهمت برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري في تذليل العقبات التي تعترض طريق القطاع الخاص، أسهمت بشكل فاعل في تحقيق القطاع الخاص الجزائري لمعدلات نمو جيدة والمضاعفة من دوره الريادي في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يؤكده ارتفاع قيمة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا ارتفاع قيمة استثمارات القطاع الخاص، وزيادة توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص. ورغم كل المجهودات المبذولة لتطوير القطاع الخاص وتفعيل دوره في التنمية المحلية، إلا أنها لا تزال دون المستوى المنشود.

1. الإشكالية الرئيسية:

مما سبق ذكره نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يساهم القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية؟

2. التساؤلات الفرعية:

وسوف نعالج هذه الإشكال الرئيسية من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يساهم القطاع الخاص في زيادة القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني؟
- هل يساهم القطاع الخاص في ترقية الصادرات خارج المحروقات؟
- هل تساهم مؤسسة أكرم للاستثمار في تخفيض معدل البطالة المحلية؟
- هل توفر مؤسسة أكرم للاستثمار منتجات تغطي السوق محليا؟
- هل توفر مؤسسة أكرم للاستثمار إيرادات ضريبية تمول التنمية المحلية عن طريق الخزينة العمومية؟

3.فرضيات الدراسة:

من خلال تقديم مجموعة التساؤلات في إشكالية الدراسة يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- يساهم القطاع الخاص في زيادة القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني؛
- يساهم القطاع الخاص في ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- تساهم مؤسسة أكرم للاستثمار في تخفيض معدل البطالة المحلية في ولاية المسيلة؛
- توفر مؤسسة أكرم للاستثمار منتجات تغطي السوق محليا؛
- تمنح مؤسسة أكرم للاستثمار إيرادات ضريبية تمول التنمية المحلية في ولاية المسيلة عن طريق الخزينة العمومية.

4. أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص الأهداف التي نريد الوصول إليها من خلال البحث في:

- إبراز وتوضيح المفاهيم النظرية المتصلة بالقطاع الخاص من خلال التركيز على مفهوم التنمية المحلية، حيث حاولنا التفصيل فيه كمفهوم من حيث المبادئ والأهداف ومدى حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي؛
- تحليل دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية؛
- الوصول إلى بعض المقترحات حسب نتائج الدراسة الميدانية؛
- إبراز تجربة مؤسسة أكرم للاستثمار بولاية المسيلة ومساهمتها في التنمية المحلية والمشاكل التي تواجه المؤسسة، والتي تحد من إمكانية توسعها؛
- إبراز الصعوبات التي عرقلت مساهمة القطاع الخاص في مساهمته في تحقيق التنمية؛
- المحلية بالجزائر عموما وفي المسيلة خصوصا ومؤسسة أكرم للاستثمار كنموذج.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

- المساهمة في التعرض لموضوع القطاع الخاص من زاوية تختلف عما تطرقت إليه الدراسات السابقة حيث نسعى إلى استكمال الجهود البحثية في مجال التنمية المحلية ومختلف المفاهيم المتعلقة بالقطاع الخاص من خلال محاولة التأصيل النظري لعناصر القطاع الخاص، وكل ما يتعلق التنمية بالمحلية؛
- في ظل تزايد إشراك القطاع الخاص إلى جانب الدولة في دعم التنمية المحلية وهو ما يمكن لهذه الدراسة أن تقدم صورة واضحة عن القطاع الخاص الجزائري ومعرفة المكانة الهامة التي يحتلها هذا القطاع لدي الاقتصاديين والباحثين والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر بصفة عامة وفي المسيلة بصفة خاصة من خلال محاولة الوقوف على الأدوار التي يتبناها هذا القطاع في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المحلية.

6. منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي في الجزء النظري، كونه يتماشى مع طبيعة الدراسة، أما في الجزء التطبيقي، فكانت دراسة الحالة على مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط، حيث كانت المقابلة مع محاسب المؤسسة وصاحب المؤسسة شخصيا واستخدام أداتي الملاحظة والبحث الوثائقي من خلال الإطلاع على ملفات المؤسسة.

7. أدوات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المراجع التالية:

القواميس والمعاجم، الرسائل والأطروحات الجامعية، المجلات والدوريات، الملتقيات والندوات العلمية، البحث الوثائقي، المقابلة، الملاحظات، ودراسات مختلفة.

8. أسباب اختبار الموضوع:

اختيارنا لهذا الموضوع جاء لعدة اعتبارات أهمها:

- إن موضوع دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية من المواضيع التي تلقى اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين والاقتصاديين وصناع القرار؛
- إظهار مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية؛
- ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص الذي يساهم بشكل كبير في التنمية المحلية والذي يعاني من الإهمال في الجزائر؛
- محاولة تحديد المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص في الجزائر بصفة عامة وفي المسيلة بصفة خاصة في تحقيق التنمية المحلية، وكذلك محاولة اقتراح حلول للحد من هذه المشاكل.

9. حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة الحالية في كل من الحدود المكانية والزمنية:

- **الحدود المكانية:** درسنا الجزائر بصفة عامة واتخذنا من ولاية المسيلة كدراسة حالة من خلال مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط والمتواجدة ببلدية مقرة محاذية للطريق الوطني رقم 40

- **الحدود الزمنية:** تمثلت الحدود الزمنية في الجانب النظري ودراسة الحالة:

- كانت حدود الدراسة من سنة 2000 إلى غاية 2015، بالنسبة للجزائر.

- كانت من سنة 2012 إلى غاية 2016، بالنسبة لولاية المسيلة.

10. هيكل الدراسة:

قسمت دراستنا إلى فصلين، الفصل الأول نظري والفصل الثاني تطبيقي كان عبارة على دراسة حالة.

تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول القطاع الخاص والتنمية المحلية حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب.

حيث تناولنا في المبحث الأول على ماهية القطاع الخاص في مفهومه ونشأة القطاع الخاص، خصائص وأهمية القطاع الخاص، وأخيرا تكلمنا على حدود ومتطلبات القطاع الخاص.

أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى مفهوم التنمية، ومبادئ وأهداف التنمية المحلية، وأخيرا تطرقنا إلى مدى حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي، ثم خلاصة الفصل.

أما الفصل الثاني فقسمناه إلى مبحثين، وكل مبحث مقسم إلى ثلاثة مطالب:

حيث تكلمنا في المبحث الأول عن تقديم لمؤسسة أكرم للاستثمار بالتعريف بالمؤسسة والتنظيم الداخلي لها، والهدف من إنشاءها، أما المبحث الثاني فخصص إلى كيفية مساهمة هذه المؤسسة في التنمية المحلية لولاية المسيلة، وتطرقنا أولا إلى منتجات وأسعار هذه المؤسسة، وأهمية المؤسسة في ترقية التنمية المحلية للولاية، والصعوبات والعراقيل التي واجهة هذه المؤسسة، ثم إلى خلاصة الفصل.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول القطاع الخاص و التنمية المحلية

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول القطاع الخاص والتنمية المحلية

تمهيد الفصل الأول:

أصبحت السمة العامة لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة هي تراجع دور الدولة كمحرك أساسي وقائد للتنمية مقابل تزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بعد أن كانت هذه الفكرة لسنوات طويلة غير مسموح للنقاش فيها في الدول النامية، ورغم جهود الدول والسياسات الاقتصادية في نجاح التنمية الاقتصادية وتطوير التنمية المحلية من خلال القطاعات العامة والمختلطة والاستثمارات الأجنبية، إلا انه يبقى القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المحلية وزيادة الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والتخفيض في نسبة البطالة عبر توفيره بنسبة كبيرة لفرص العمل.

ولقد سعت الجزائر إلى تبني سياسة اقتصاد السوق، وهذا نتيجة الأزمات الاقتصادية التي شهدتها في السنوات الماضية نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث قامت بإشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية وكان ذلك في إطار الشراكة بين الدولة والهيئات الأخرى.

و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

_ المبحث الأول تطرقنا فيه إلى ماهية القطاع الخاص؛

_ المبحث الثاني إلى ماهية التنمية المحلية؛

_ المبحث الثالث حاولنا ربط دور القطاع الخاص الجزائري في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص

إن تزايد الاهتمام بتنمية القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية في البلدان النامية، وكأسلوب لتسريع خطى النمو وخلق فرص العمل، وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة، هذا إلى جانب تخفيف العبء على ميزانية الدولة لتمويل مشاريع الخدمات العامة، غير أنّ مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ظلت متدنية، ولم تصل إلى المستوى المطلوب على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به القطاع الخاص من حيث الحوافز والتشريعات الجبائية التي تنظم عمله.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم ونشأة القطاع الخاص، أهمية القطاع الخاص وخصائصه، إلى جانب أهم متطلبات وحدود القطاع الخاص.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص

يعتبر مصطلح القطاع الخاص من بين المصطلحات التي تناولها العديد من المفكرين والباحثين، وهناك تعاريف عديدة مقدمة للقطاع الخاص، ونتيجة اختلاف الآراء بين المفكرين فغالبا ما تستخدم مصطلحات عديدة ذات علاقة مع القطاع كالملكية الخاصة والنشاط الخاص[1].

تعددت تعاريف القطاع الخاص إلا أن جلها ذهب إلى المعنى نفسه تقريبا، نذكر منها ما يلي: القطاع الخاص "هو القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دقة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن"[2].

كما يعرف القطاع الخاص على أنه: "ذلك الجزء من الاقتصاد الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والأفراد"[3].

---

[1] صباح المزواد، **دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة، (دراسة ميدانية علي منجلي)**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، ص: 20.

[2] عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004، ص ص: 14-15.

[3] مسعود سميح، **الموسوعة الاقتصادية**، الطبعة الثانية، شركات المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997، ص: 126.

كما يطلق على مفهوم القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة.[1]

كما أن هناك من يعرف القطاع الخاص على أنه: "النظام الاقتصادي الذي يقوم على الملكية الفردية لموارد الثروة، أي أن الفرد يملك وسائل الإنتاج كالأرض المشروعات الصناعية والتجارية ويكون الإنتاج فيه لمصلحة الملاك (الأفراد) ويعتمد هذا النظام على السوق الحرة وعلى الإنتاج لأجل الربح، كما أن نظام القطاع الخاص يرتكز على الملكية الاقتصادية الفردية حيث تحل المنافسة الكاملة محل الاحتكار العام، والملكية الخاصة محل الملكية العامة، وقيام جهاز السوق بتخصيص وتخطيط الاستخدام للموارد الاقتصادية المختلفة، بدلا من التخطيط المركزي، وهذا باستخدام تلقائي يدعو هذا النظام لتفضيل المصلحة الخاصة، ومنطق الحرية الاقتصادية بعيدا عن أي تدخل للدولة.[2]

وبناءا على هذه التعارف المذكورة فإن التعريف الشامل المعتمد في هذه الدراسة يتمثل في: "**القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها**".

المطلب الثاني: خصائص القطاع الخاص وأهميته

إن الدور المتنامي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يرجع إلى أهميته وخصائصه ويتميز القطاع الخاص بالخصائص التالية:

أولا: خصائص القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص بالخصائص التالي:[3]

---

[1] ضياء مجيد، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (أداء واتجاهات)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 18.

[2] مسعود سميح، مرجع سابق، ص: 126.

[3] عدي قصيور،**الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 2002، ص: 101.

- يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي إلى توفير في الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها؛
- يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام بما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد؛
- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية؛
- بالإضافة إلى ذلك يؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة؛
- الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على نمو اقتصادي والحد من الفقر،إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام، عبر توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل، يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر.

ثانيا: أهمية القطاع الخاص

تنبع أهمية القطاع الخاص من الدور الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي حيث يساهم في توظيف الطاقات الإنتاجية المعطلة والمتمثلة في عنصر العمل من خلال خلق الوظائف والتشغيل. كما يساهم في خفض معدلات الفقر عن طريق الوظائف التي يوفره والتي تدر دخولا ثابتة ومستقرة للفقراء، كذلك من خلال إحداثه للنمو الاقتصادي الذي يمثل زيادة في الإنتاج والدخول تنعكس فوائدها على كل قطاعات المجتمع بما فيهم الفقراء، ويقوم القطاع الخاص بدور أساسي في تكوين رأس المال الثابت أو الاستثمار وذلك بخلق أصول حقيقية في الاقتصاد

عبر تحويل الموارد المالية إلى أصول ثابتة قادرة على توليد المزيد من السلع والخدمات، مما يعزز من القدرة الإنتاجية للاقتصاد[1] .

وتمثل أعمال القطاع الخاص قاعدة ضريبية هامة ومصدر أساسي للإيرادات الحكومية لتمويل الصرف على الخدمات العامة، كما أن نشاطات هذا القطاع تعتبر قناة جوهرية للسياسة المالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية ودعم الاستقرار عبر تغيير معدل ضريبة أرباح الأعمال لإدارة الطلب الكلي في ظل الدور الذي يمكن أن تلعبه الضرائب كأداة من أدوات السياسة اقتصادية إلى جانب دورها التمويلي.

ولعل الدور الأكثر أهمية للقطاع الخاص يكمن في تعزيزه لاقتصاد المعرفة، ليس فقط كمستخدم للتقنية من خلال دوره في تعزيز التطور التقني عن طريق استيعاب وتكييف الابتكارات والتقنيات وأساليب الإدارة الحديثة واستخدامها بشكل مفيد وفعال في تطوير العمليات الإنتاجية والتوزيعية مما يرف من كفاءة وفعالية عناصر الإنتاج ويقلل التكاليف ويدعم التنافسية في الأجل الطويل، بل أيضا كمنتج لها عن طريق الاستثمار في البحث والتطوير لخلق الابتكارات ونشرها في الاقتصاد لتعم الفائدة الأكبر قدر من الشركات.

المطلب الثالث: متطلبات وحدود القطاع الخاص

لأجل وجود قطاع خاص فعال وناجح لابد من توفر مجموعة من الحدود والمتطلبات، بحيث تعددت متطلبات القطاع الخاص في ظل الظروف الجيدة ولكي يتمكن القطاع الخاص من النجاح لابد من توفر جملة من العوامل نذكر منها:

أولا: متطلبات القطاع الخاص

متطلبات القطاع الخاص تتمثل في:[2]

- ظهور ميل نحو الادخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع ميل إلى توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة، بدلا من اكتنازها كرمز للثراء أو كملجأ في أوقات الشدة والضيقّ؛

[1] احمد ابوبكر علي بدوي، **القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2010، ص ص:1-2.

[2] ضياء مجيد، مرجع سابق، ص ص: 22- 23.

- لابد من استحداث وسائل وآليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات، وتأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة، ابتداء من الشركات التضامنية وصولا إلى شركات المساهمة والعامة والخاصة، وشركات التضامن بالأسهم، والى جانب هذه المؤسسات المالية تلعب المصارف دورا بارزا في عملية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات؛
- ظهور رجل الأعمال المنظم والمغامر الساعي إلى الثراء والتوسع والسيطرة، والذي يمتلك الكثير من الصفات الإيجابية في بعد النظر وحسن الإدارة، إلى جانب الصفات الاندفاعية في حب السيطرة والتملك والمنافسة والإبداع في التنظيم وفي السوق وفي الإنتاج؛
- نشوء الأسواق المالية وأسواق السلع (البورصات) التي تسهل عمليات تجميع وتعبئة الموارد المالية والولية والسلعية على أوسع نطاق، وتطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية وتحدد لهم المراجع الميسورة لتامين حاجاتهم المختلفة؛
- التعرف على فرص الاستثمار: لا نبالغ إذا قلنا إن التعرف على فرص الاستثمار يعتبر أحد عوائق نمو الاستثمارات الخاصة في البلدان العربية كافة، بحيث يصعب على الفرد في الكثير من الأحيان تحديد المشاريع المجدية له.

ثانيا: حدود القطاع الخاص

بداية لابد من الإشارة إلى أن القطاع العام والقطاع الخاص سيضلان يخوضان معركة التنمية ومسيرة التطور المستقبلي، فوجود أنشطة اقتصاد السوق في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات الذي أصبح هدف جميع الدول شمالا وجنوبا شرقا وغربا.

إذا الكفاءة هي معيار لتحديد دور ومجال القطاع العام والخاص، فالأنشطة التي تكون كفاءتها اكبر ما تناولتها أو قامت بها المشروعات الخاصة تبقى على القطاع الخاص

وللمساهمة في الاستثمارات التي يراها تعود عليه بالفوائد، إلا انه لا يمكن هناك فاصل واضح بين القطاعين نظرا إلى العوامل التالية[1]:

- تختلف ظروف كل بلد على حد سواء اقتصاديا أو سياسيا؛
- الاختلاف في تحقيق التنمية والتطور تختلف من بلد إلى أخر؛
- القدرة المالية لدى كل من القطاعين؛
- كفاءة القطاع العام؛
- خبرة القطاع الخاص في الاستثمار.

كل هذه العوامل أحدثت جدلا حول الأنشطة التي يجب إن يضطلع بها القطاع العام والخاص فالتباين يكون في الدول النامية التي يحتل القطاع العام مكانه، وبالتالي يتضح بأنه ليس هناك حدود بين القطاع العام والخاص ولا يوجد تحديد صريح بينهما لان القطاعين مكملين وتتوقف مساهمة كل قطاع على النظام الاقتصادي السائد في ذلك البلد.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والسياسي والدراسات الاجتماعية، وذلك لأنها العملية التي من خلالها يتم الانتقال بالمجتمع من حالة الركود والتخلف، والسير نحو النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية، ومبادئ وأهداف التنمية المحلية، أما المطلب الثالث فستناول فيه مدى حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية يتوجب علينا التعرف على مفهوم التنمية ليسهل علينا التمييز بين مصطلح التنمية وبعض المصطلحات المصاحبة لها، ومصطلح التنمية المحلية.

أولاّ: تعريف التنمية

سنتعرف أولا على التعريف اللغوي للتنمية، ثم ننتقل مباشرة إلى التعريف الاصطلاحي.

[1] عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سابق، ص: 65.

1. تعريف التنمية لغة: معناها "النماء" أي الازدياد التدريجي، يقال نما نموا أي تراكم وكثر[1].

2. تعريف التنمية اصطلاحا: تعرف على إنها عملية طويلة المدى، تراكمية الإنجاز، جماعية الجهد، تكاملية الأداء، يتطلب تحقيقها وضوح الرؤية سلامة الخطط ونجاح المشاريع التطويرية، متابعة العمل وإجراء التقويمات بانتظام، وقبل ذلك وبعده توفير المتطلبات وتنظيم الجهود وتنسيقها على نحو يكفل ديمومة العمل وتحقيق نتائج يمكن إنجازها[2].

ثانيا: التنمية المحلية

لقد تعددت الآراء وتباينت حول التنمية، إلا أنها ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة للوصول إلى غايات وأهداف أساسية تتمثل في مجموعة من المطامع والأمثال المستمدة من تطلعات المجتمع من حياة أفضل.

1. تعرف التنمية المحلية على أنها: "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال الادارات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية للمواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى الرفع من المستوى المعيشي لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع وحدات الدولة[3]".

3. **كما عرفها *José Arocena* أنها:** "تجنيد السكان لأجل تحسين المحيط الذي يعيشون فيه مع توفير قنوات دعم تنمي عمل الفاعلين المحليين وتضافر جهودهم لخدمة المجتمع المحلي[4].

ويقصد أيضا بالتنمية المحلية على أنها: "هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعامل الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[5]".

---

[1] إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام (مفاهيم مناهج وتطبيقا)**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 1996، ص: 59.

[2] احمد قريع، **السلام المعلق على مفترقات الطرق (مقاربات في الصراع والتنمية والأزمة الفلسطينية)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2008، ص: 29.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، دار النشر الثقافية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 13.

[4] علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد10، سطيف، الجزائر، 2010، ص: 186.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع نفسه، ص: 13.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المحلية

للتنمية المحلية عدة أهداف ومبادئ عديدة تدور معظم برامجها حول تحسين الظروف المادية والاقتصادية من اجل رفع المستوى المعيشي للأفراد في المجتمعات المحلية وتحقيق حياة أفضل وإنها وسيلة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المحلية ويمكن إبرازه في ما يلي.

أولا: مبادئ التنمية المحلية

1. مبدأ الشمولية: ويعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية والشمول يعني أيضا شمول التنمية المحلية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تغطي المشاريع والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين[1].

2. مبدأ التكامل: ويعني التكامل أيضا تكامل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية محلية ريفية دون تنمية محلية حضرية والعكس، ولقد اكتشف العاملون في مجال تنمية المجتمع أن هناك علاقة عضوية بين الريف والحضر، ويعني التكامل هنا تكامل في مشاريع تنمية المجتمع المحلي التعليمية، فمثلا يتم إنشاء مدارس تبدأ في التعليم الأساسي حتى التعليم الثانوي، أو في المجال الصناعي يتم عمل مصانع للمنتجات الريفية لمحاصيل يتم توزيعها في المجتمع من الزراعة حتى الإنتاج مثل تصنيع الفواكه والخضر والعصائر[2].

3. مبدأ التنسيق: يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنح ازدواجية الخدمة أو تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود وزيادة التكاليف[3].

---

[1] نبيل حليلو، **التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين (دراسة على عينة من الطلبة الجزائريين بالجامعات الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، بسكرة، الجزائر، 20112-2012، ص: 150.

[2] عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 67.

[3] محمد عبد الفتاح محمد، **تنمية المجتمعات المحلية من منضور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، عمان، الأردن، 2008، ص: 50.

4. مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع حيث إن برامج ومشاريع التنمية المحلية يجب أن تتوازن من حيث توزيعها على الوحدات المحلية، إذ يجب أن يكون هناك توازن في جميع المحافظات والوحدات المالية فيما بينها من حيث توزيع السكان والكثافة ومظاهر النشاط الاقتصادي وتوزيع المرافق العامة وهذا لا يكون إلا إذا كان هناك توزيع عادل للاستثمارات[1].

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية المحلية في الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونذكرها على التوالي[2]:

1. الأهداف السياسية: ونذكر من الأهداف السياسية ما يلي:

- إزالة كل الفوارق الاجتماعية بين جميع المناطق والأفراد؛
- منح جميع المناطق الحق في توزيع الدخل؛
- مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في القرارات المتخذة من طرف الدولة والحكومات.

2. الأهداف الاقتصادية: ونذكر من الأهداف الاقتصادية ما يلي:

- إنشاء الهياكل ذات البنية التحتية التي لها آثار على تنمية المناطق؛
- إنشاء مشاريع استثمارية في جميع المجالات والمناطق وفق المميزات التي تختص بها المنطقة؛
- توفير مناصب شغل عن طريق التوسع في إنشاء المشاريع العامة ذات الكثافة العمالية المتميزة؛
- السعي إلى المزيد من الموارد المالية لتحقيق الأهداف المبرمجة كضرورة أساسية لتنمية المجتمعات.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 21، 22.

[2] أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية(نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص: 13-15.

3. الأهداف الاجتماعية: ونذكر من الأهداف الاجتماعية ما يلي:

- السعي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية؛
- القيام بالمشاريع الإنمائية التي تخدم المجتمع كالصحة وغيرها...الخ.

المطلب الثالث: مدى حاجة التنمية المحلية إلى التمويل المحلي

لكي تتحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة ممكنة فإنها تكون بحاجة إلى تدفقات للموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد في نفس الوقت، وهذا يرجع إلى عدة عوامل[1]:

- إن توافر الموارد المالية يعتمد أساسا على العنصر المالي ذو الأهمية البالغة في اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية؛
- ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشاريع التنمية المحلية؛
- تزايد الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية، إذ أن نجاح الإدارة المالية المحلية في أداء دورها في تعبئة المزيد من الموارد المحلية والتقليل من حجم الإعانات الحكومية، يدفع المواطنين المحليين إلى كسب الثقة وبالتالي التطلع إلى المزيد من المساهمة في تمويل احتياجاتهم؛
- تزايد الحاجة إلى الإسراع بمعدلات التنمية المحلية؛

من هنا يمكن القول بأن التمويل المحلي له دور فعال في تقوية تمويل التنمية المحلية، ثم خلق قواعد وروابط بين المواطنين المحليين من أجل النهوض باقتصادياتهم المحلية وهذا عن طريق التكتلات أو العمل الفردي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 28.

المبحث الثالث: دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر

لقد أخذت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال ولعدة اعتبارات على عاتقها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان من الطبيعي أن يمارس القطاع العام دورا كبيرا، وهذا ما لم يفسح المجال إلى القطاع الخاص الذي بقى مهمش. لكن الهيكلية والتصحيحات الهادفة إلى إحداث تغيرات جذري في الاقتصاد الوطني، ومن ثم تحولت النضرة للقطاع الخاص من التهميش إلى الاعتراف إلى التماس من المشاركة الفعلية في التنمية الاقتصادية.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر، ودور القطاع الخاص كمصدر للتنويع في الاقتصاد الجزائري، ثم إلى المعوقات والعراقيل التي تواجه زيادة فعالية القطاع الخاص في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة وتطور القطاع الخاص في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة مراحل وتحولات عميقة، والتي ساهمت في إحداث تغيرات جذرية وكان سببا في اختفاء النموذج الاشتراكي والتحول تدريجيا نحو اقتصاد السوق، ولم يكن القطاع الخاص بمنأى عن هذه التحولات حيث قطع عدة مراحل للوصول إلى المكانة الحالية التي يحتلها ضمن الاقتصاد الوطني وهذا ما سنتطرق إليه في ما يلي.

أولا: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر

تطور القطاع الخاص الجزائري عبر ثلاث مراحل نذكرها على التوالي:

1. **المرحلة الأولى:** وهي قبل وخلال الاستعمار حيث كان القطاع الفلاحي قطاعا أهليا بالدرجة الأولى أما القطاعات الأخرى فكانت قطاعات "ثانوية غير منظمة"[1].
2. **المرحلة الثانية:** وهي المرحلة الممتدة مابين الاستقلال إلى مرحلة تبني سياسة استقلالية المؤسسات منذ 1988، وذلك بتحفيز النشاط الخاص بهدف خلق روح تنافسية ما بين

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، **التجربة الجزايرية في التخطيط والتنمية(1962_1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص ص: 14-15.

المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة، حيث كان القطاع الخاص يتصف بصفة الثانوية "قطاع ثانوي" وهي الفترة التي بدا فيها كقطاع شبه رسمي[1].

3. المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تبت فيها الدولة الجزائرية النمط الليبيرالي الحديث، أي تحت سقف اقتصاد السوق والتحكم إلى آلياته، والذي تمخض عنه الإعلان المباشر بتخلي الدولة عن بعض قطاعات نشاطها لصالح العمال والمواطنين أو المشاركة بينها وبين الخواص، وهذا تحت الأمر رقم 95-22 المؤرخة في 26 أوت 1995، المتضمنة المجالات التي سوف تتخلى عنها الدولة وعليه برز القطاع الخاص كقطاع له وزنه واعتباراته في الحياة الاقتصادية، والذي لا يقل في معناه وأهدافه من القطاع الخاص في باقي الدول الأخرى التي تبني عليه بعض من أهدافها[2].

ثانيا: الخريطة الجغرافية والاقتصادية للقطاع الخاص بالجزائر

لقد أصبح القطاع الخاص يساهم في نتائج ومعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالسنوات التي سبقت الإصلاحات الاقتصادية للثمانينات، وسنحاول في هذا الجزء تحليل المعطيات المعلقة بهذا القطاع مما يسمح بملاحظة تطوره.

1. توزيع المؤسسات الخاصة الحالية: سنستعرض توزيع المؤسسات الخاصة كما يلي:[3]

أ. تطور إنشاء المؤسسات الخاصة في الجزائر: قد نجد من الصعب تحديد وحصر عدد المؤسسات الخاصة التي تنشط على مستوى الاقتصاد الوطني بدقة وذلك يعود إلي تضارب الأرقام والإحصائيات ونقص المعلومات الدقيقة والصحيحة المتعلقة بالعدد الحقيقي لهذه المؤسسات، حيث نجد أن المؤسسات والهيئات قدمت أرقاما وإحصائيات متباينة تخص المؤسسات الخاصة الموجودة فعلا.

- بالنسبة للديوان الوطني للإحصاء تم إحصاء 121736 مؤسسة خاصة لغاية 2006؛
- أما وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد أحصت 376028 مؤسسة لغاية 2006.

---

[1] *NACER-EDDINE SADI,**Lapriuatisation des entepkises publiques en algerie**, opu, algerie, 2005, P: 24 .*

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد48، المطبعة الرسمية الجزائرية، المؤرخة بتاريخ 3 سبتمبر 1995 ميلادي. ص: 4.

[3] إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومه، الجزائر، 2012 ص: (من 144الى 149).

ويمكن تفسير هذا التفاوت في الأرقام باختلاف المحددات التي تأخذ بها هذه الهيئات في تصنيف وتحديد المؤسسات من جهة وإلى التصريحات التي يقدمها أصحاب المؤسسات من جهة أخرى والتي في بعض الأحيان تبقى نوايا تأسيس ولا تتحقق فعلا وسنعتمد عند دراسة تطور وإنشاء المؤسسات الخاصة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن غالبية مؤسسات القطاع الخاص هي عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسط.

والشكل الموالي يمثل تطور إنشاء المؤسسات الخاصة خلال الفترة(2001-2006).

الشكل رقم(01): تطور إنشاء المؤسسات الخاصة خلال الفترة(2001-2006)

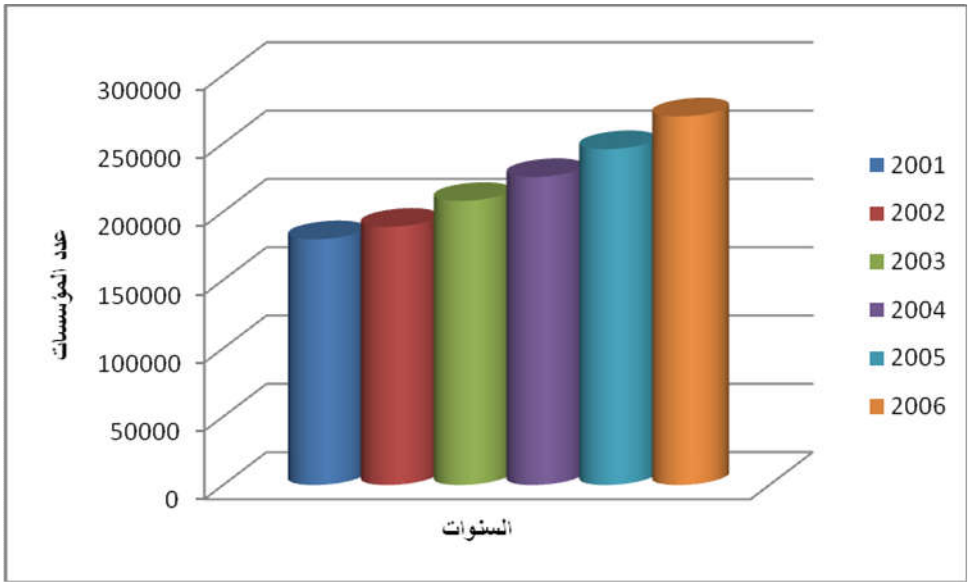

المصدر: تم إعداده بناء على المعطيات المأخوذة من نشرية المعلومات الاقتصادية الصادرة عن وزارة م ص م لسنة 2006.(إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومه، الجزائر، 2012 ص: 145.)

لقد عرف عدد المؤسسات الخاصة في الجزائر زيادة معتبرة، حيث تم تسجيل زيادة تقدر بحوالي 50% خلال الفترة (2001-2006)، إذ انتقل عددها الإجمالي من 179893 مؤسسة إلى 269806 مؤسسة، إن أصل هذه الزيادة يعود إلى الوتيرة المتسارعة في إنشاء المؤسسات، ويتضح ذلك خاصة إذا قارنا هذا العدد بالعدد الذي سجل سنة 1992 بمقدار 103925 مؤسسة خاصة، أي انه تم تسجيل أكثر من 165881 مؤسسة خلال 14 سنة بمعدل يفوق 11848 مؤسسة كل سنة، وقد تميزت هذه الفترة ببدء تنفيذ الإجراءات التشجيعية

من خلال قوانين الاستثمار المتتالية وبالأخص قانون الاستثمارات سنة 2001 وأيضا محتوى القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما جاء به من إستراتيجية ترقية وتطوير هذه المؤسسات وكذا التوصيات التي تضمنها لصالح هذا القطاع. والجدول الموالي يمثل التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة في الجزائر.

ب. التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة في الجزائرّ: الجول الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة في الجزائر(2003_2006).

الجدول رقم(01): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة في الجزائر(2003_2006)

		2003		2004		2005		2006	
	الولاية	عدد المؤسسات	النسبة	عدد المؤسسات	النسبة	عدد المؤسسات	النسبة	عدد المؤسسات	النسبة
1	الجزائر	25331	**12.2%**	27650	**12.3%**	30257	**12.3%**	32872	**12.2%**
2	وهران	14474	**7.0%**	16223	**6.8%**	16227	**6.6%**	17255	**6.4%**
3	تيزي وزو	10950	**5.3%**	12003	**5.3%**	13170	**5.4%**	14434	**5.3%**
4	بجاية	7947	**3.8%**	8979	**4.0%**	10167	**4.1%**	11312	**4.2%**
5	سطيف	8120	**3.9%**	8914	**4.0%**	9968	**4.1%**	11088	**4.1%**
6	تيبازة	6261	**3.0%**	7143	**3.2%**	8111	**3.3%**	9149	**3.4%**
7	بومرداس	6769	**3.3%**	7479	**3.3%**	8258	**3.4%**	9090	**3.4%**
8	البليدة	6549	**3.1%**	7234	**3.2%**	7838	**3.2%**	8511	**3.2%**
9	قسنطينة	6361	**3.1%**	6859	**3.0%**	7499	**3.1%**	8439	**3.1%**
10	الشلف	6280	**3.0%**	6432	**2.9%**	6882	**2.8%**	7316	**2.7%**
11	عنابة	5823	**2.8%**	6218	**2.8%**	6660	**2.7%**	7233	**2.7%**
12	باتنة	4034	**1.9%**	4443	**2.0%**	5033	**2.0%**	5912	**2.2%**
13	سكيكدة	4398	**2.1%**	4843	**2.1%**	5217	**2.1%**	5754	**2.1%**
14	المسيلة	4259	**2.0%**	4646	**2.1%**	5065	**2.1%**	5500	**1.0%**
15	معسكر	4522	**2.2%**	4700	**2.1%**	4933	**2.0%**	5151	**1.9%**
مجموع 15ولاية		122078	**58.7%**	132756	**58.9%**	145285	**59.1%**	159016	**58.9%**
باقي ولايات		85871	**41.3%**	92693	**41.1%**	100561	**40.9%**	110794	**41.1%**
المجموع		207949	**100%**	225449	**100%**	245846	**100%**	269810	**100%**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.(اكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هقمه، الجزائر، 2012، ص:144.)

عند مقارنة التوزيع من الناحية الجهوية، نلاحظ أن أغلب المؤسسات تتواجد في الشمال،وفي الولايات الشمالية نفسها نجد مفارقة في التوزيع إذ تستحوذ العاصمة على أكبر عدد المؤسسات وتقدر ب 32872مؤسسة سنة 2006ما يمثل 12,2%من إجمالي عدد المؤسسات تليها ولاية وهران بـ 17255مؤسسة وتمثل 6,4%من مجموع المؤسسات على التراب الوطني.

كما يظهر من خلال التوزيع أن قرابة نصف المؤسسات تتمركز في العشر ولايات الأولى وهي كلها شمالية ما يمثل حوالي 48%من مجموع المؤسسات الخاصة تعادل12946 مؤسسة. في حين تقل هذه المؤسسات في الجنوب، وتبقى ولايات البيض، تندوف واليزي الأضعف من حيث نسبة المؤسسات.

وعند التحديد الجغرافي لمتوقع هذه المؤسسات لسنة ،2006نجد أنها تتوزع كالتالي:

- جهة الشمال: تضم 19ولاية وتمثل 60%من مجموع المؤسسات الخاصة ما يعادل 163492مؤسسة.
- جهة الهضاب العليا : تضم 19ولاية وتمثل 30%من المجموع ما يعادل 80072مؤسسة.
- جهة الجنوب : تضم 06ولايات وتمثل 8%من المجموع ما يعادل 20803مؤسسة.
- جهة الجنوب الكبير: تضم 04 ولايات وتمثل 2%ما يعادل 5439مؤسسة.

ويعود انتشار المؤسسات الخاصة أساسا في المدن الشمالية الكبرى والمناطق العمرانية إلى اشتداد النشاط الاقتصادي بها ولتوفرها على الهياكل القاعدية الضرورية لإنجاح استثمارات القطاع الخاص إضافة إلى تواجد المصالح والهيئات الإدارية بالتالي تتميز بطابع اقتصادي متطور نسبيا بالمقارنة مع باقي ولايات الوطن، وعلى العكس تنتشر المؤسسات العمومية على كافة ولايات الوطن بشكل متوازن.

ج. التوزيع حسب القطاعات الاقتصادية: يسمح لنا توزيع المؤسسات الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية إظهار مدى تمركز المؤسسات الخاصة بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

والشكل الموالي يوضح توزيع المؤسسات الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية.

الشكل(02) : توزيع المؤسسات الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية

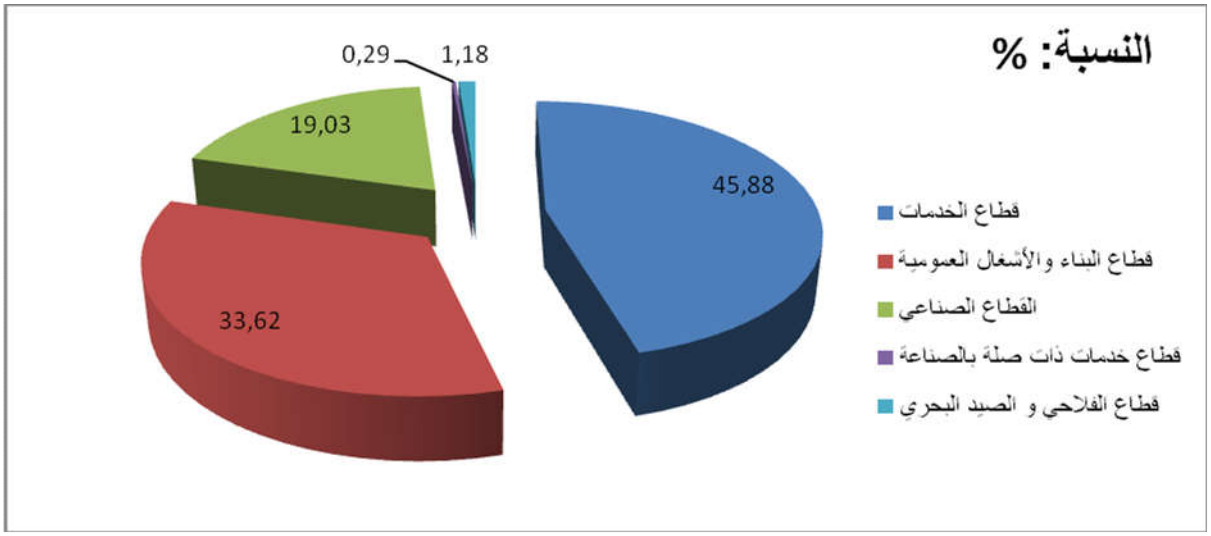

المصدر: تم إعداده بناء على المعطيات المأخوذة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.(إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومه، الجزائر، 2012 ص: 149).

من خلال الشكل يتضح لنا أن القطاع الخاص يتواجد أساسا بقطاع الخدمات بنسبة تتجاوز 45% إذ يمثل 123782 مؤسسة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية حيث يبلغ عدد المؤسسات الخاصة التابعة له 90702 بنسبة تقدر ب 33.62% في حين لا تمثل المؤسسات الخاصة في القطاع الصناعي سوى 19% وهو ما يعادل 51343 مؤسسة، ويعتبر قطاع الخدمات ذات الصلة بالصناعة وهو القطاع الذي جلب أقل عدد من المؤسسات وذلك بنسبة تقدر ب 0.29% ما يعادل 793 مؤسسة، الأمر نفسه بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث يشمل 3186 مؤسسة خاصة فقط والتي تمثل نسبة قدرها 1.18%.

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص كمصدر للتنويع في الاقتصاد الجزائري

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الإقتتصادي، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على

أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيس لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابا على عملية النمو الاقتصادي.

أولا: مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

يساهم القطاع الخاص الجزائري في الاقتصاد الوطني و ذلك عن طريق:

1. مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة:

بعد سنة 1990، توجهت الجزائر لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالي 47.5% سنة 2001، وأيضا ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 23.78% سنة 1994، ثم إلى 28.84% سنة 2006[1]، وهذا إن دل فإنما يدل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(02): تطور هيكل القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2015)

الوحدة: %

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العمومي	52,4	50,7	52,5	53,5	57,3	57,3	57,3	58,8	45,4	48,8	51,7	48,5	43,4	40,5	33,1
الخاص	47,6	49,3	47,5	46,5	42,7	42,7	42,7	41,2	54,6	51,2	48,3	51,5	56,6	59,5	66,9
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

***Source** : Office National des Statistiques (ONS), Les comptes économiques de 2000 à 2015, N° 750, Algérie, août 2016, p: 27.*

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد: 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009– 2010، ص: 144.

من خلال الجدول السابق، ورغم هذه النتائج والتي عرفت تحسنا ملحوظا في مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة، ما زال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الخاص ينتج ما بين 70% - 85% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول النامية 67.8%، إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 66.9% في أحسن أحوالها عام 2015.[1]

أما خارج قطاع المحروقات، فقد انتقلت نسبة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة من 78.7% عام 2001 إلى 85.3% عام 2015 وهي نسبة كبيرة مقارنة بدور القطاع العام والأولوية الممنوحة له في إطار الإستراتيجية والاحتكار المفروض من طرف الدولة على القطاع الخاص.

والجدول الموالي يوضح تطور هيكل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2015)

الجدول رقم(03): تطور هيكل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة(2001-2015)

الوحدة: %

السنة	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العمومي	22,1	22,1	21,5	21,1	19,6	19,1	17,6	16,4	15,8	15,4	14,7	13,7	14,7	14,7
الخاص	77,9	77,9	78,5	78,9	80,4	80,9	82,4	83,6	84,2	84,6	85,3	86,3	85,3	85,3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: تم انجاز الجدول بالاعتماد على معطيات

***Source**: Office National des Statistiques (ONS), Les comptes économiques de 2000 à 2015, N⁰ 750, Algérie, août 2016, p: 27.*

كما أن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار عامة، وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي ومنه تحقيق مداخيل إضافية

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، مرجع سابق، ص: 144.

لخزينة الدولة، توجه إلى تحسين الهياكل القاعدية وتدعيم الاستثمار الداخلي، ونلاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة أصبحت مساهمة القطاع الخاص في رفع مداخيل الخزينة من خلال الضرائب المباشرة أو غير المباشرة في ارتفاع[1].

ومن جهة أخرى فإن تطوير قطاع الخاص له أثر على الاستهلاك وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال توفير المداخيل للأفراد، وهذه المداخيل ستترجم إلى طلب إضافي في السوق ومنه تحقيق الانتعاش الاقتصادي، أما الجزء الذي لا يستهلك من الدخل يوجه إلى الادخار ومنه توفير مصادر إضافية لتمويل الاستثمار.

2. مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:

ولقد استمر استقرار حالة الركود الاقتصادي التي أدت بدورها إلى انخفاض حاد في إنشاء مناصب العمل في القطاع العمومي، الممول المطلق وتقريبا الوحيد للاقتصاد بمناصب العمل. وبالتالي تفشت البطالة التي أصبحت تمس أيضا أصحاب الشهادات العليا وخريجي الجامعات. خلال النصف الأول من التسعينيات لم يتعد متوسط الوظائف المنشأة 50.000 وظيفة سنويا، أي معدل نمو التشغيل يقدر بـ01.2%(من دون حساب العمل غير النظامي)[2].

منذ عام 1987، شهدت البطالة تزايدا خطيرا، حيث قدر عدد البطالين في هذا العام بأكثر من 02.3 مليون شخص، أي ما يعادل 29.2%من السكان النشيطين. لا تتعلق هذه الزيادة بانخفاض مستوى التشغيل فحسب، لكن أيضا بالتسريح الجماعي للعمال. وبحسب التقرير الوطني لأهداف الألفية من أجل التنمية بلغ معدل البطالة الذي كان يراوح نسبة 28%في عام 1995 ونسبة 30%في عام 1999. وبالأرقام الفعلية حطمت الجزائر في عام 1995 الحاجز النفسي المتمثل بعتبة 02 مليون عاطل عن العمل، وقدر بـ 28.7%في عام 2000، أي ما

---

[1] حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مكانتها الاقتصادية مع إشارة لولاية الوادي**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر،الوادي، الجزائر، 05 – 06 ماي 2013، ص: 15.

[2] رانيا بلمداني وآخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية(سياسات التنمية وفرص العمل، دراسات قطرية)**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2013، ص: 62.

يعادل 2.500.000 شخص، في حين أنه لم يكن يتعد 13% في عام 1984، أي مما يعادل 522.448 شخص[1].

ولقد عرفت الجزائر خلال الأعوام الأخيرة نسبا مثالية من معدلات البطالة وتواصل تعزيزها على مدار هذه الأعوام. وكان قطاع الخاص من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في إنشاء فرص العمل وبالتالي المساهمة في حل مشكلة من أكبر المشاكل التي تعترض طريق ومسيرة التنمية.

حيث يوضح الجدول التالي عدد المشاريع حسب عدد القيمة والنسبة، وفق الحالة القانونية(خاص،عمومي).

الجدول رقم (04):بيانات التصريح بالاستثمار (2002 – 2015)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة مليون دج	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الخاص	59047	98	6.415186	55	868986	84
العمومي	1095	01.8	3.983653	34	120055	12
المختلط	97	0.2	1.173374	10	44975	04
المجموع	60239	100	11.572213	100	1.034016	100

المصدر: نقلا عن الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI)

***andi**.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395*

من خلال الجدول أعلاه، يبدو أن القطاع الخاص يستحوذ على أكبر عدد وأعلى نسبة من المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (2002–2015).

كما أن القطاع الخاص له النصيب الأكبر في توفير مناصب الشغل خلال الفترة(2000– 2015) حيث بلغ عدد مناصب العمل المشاريع المصرحة 868986 منصب عمل، أما القطاع العام فبلغ عدد مناصب العمل المشاريع المصرحة ما مقداره 120055

[1] رانيا بلمداني وآخرون، مرجع سابق ص ص: 63 – 67.

منصب شغل، أما القطاع المختلط بين قطاعي الخاص والعمومي فبلغت مناصب العمل المشاريع المصرحة 44975، ومنه ينخفض معدل البطالة.

3. معالجة قصور التمويل الحكومي: يساهم القطاع الخاص في نقل عبء تمويل ومخاطر التشغيل الجاري الخاصة بمشروعات البنية الأساسية إلى عاتق القطاع الخاص، ومن ثم فإن هذه المشاركة تسمح للدولة ببدء حركة التنمية ومواصلتها ببناء مرافق اقتصادية جديدة تحتاج إليها دون تحميل ميزانية الدولة أعباء مالية مباشرة، ودون لجوء الدولة إلى الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية وغيرها. وهو ما يسمح للدولة بتوجيه موارد الخزانة بشكل أكبر إلى القطاعات الاجتماعية التي ليس لها مردود اقتصادي وأرباح مباشرة.

4. توفير التمويلات اللازمة لمشاريع البنية التحتية: تعتبر مشاريع البنية التحتية من المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة جدا. وفي ظل محدودية الموارد التمويلية في الجزائر، فإنه لا بد من مشاركة القطاع الخاص في تمويل هذه الاحتياجات.

5. مساهمة القطاع الخاص في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في النفط. والاعتماد على هذه السلعة الوحيدة يجعل الاقتصاد الوطني هشا باعتبار أن هذا القطاع يعتمد على احتياطيات محدودة وقابلة للنفاذ وتصديرها بهذا الحجم دون البحث عن بدائل معناه استنزاف هذه الثروة النفطية غير القابلة للتجديد.

ولقد عرفت الصادرات انخفاضا محسوسا من 75.7 مليار دولار أمريكي عام 2012، إلى 68.32 مليار دولار أمريكي عام 2013. كما بلغت صادرات قطاع المحروقات عام2014 70.58 مليار دولار أمريكي63.33 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة انخفاض 10.3%[1]، أي أن صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات لا تمثل (07% – 08%) في أحسن أحوالها. والجدول الموالي يبين تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2015).

[1] *Ministère Des Finances,* ***La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2015,*** *Algérie, 2015,pp : 07 – 08.*

الجدول رقم (05): تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2015)

القيمة: بمليار دج

السنـوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صادرات المحروقات	1 611,0	1 433,0	1 445,0	1 848,0	2 277,7	3 355,0	3 882,0	4 121,8
إجمالي الصادرات	1 734,8	1 550,9	1 605,8	2 009,0	2 462,9	3 569,6	4 149,7	4 402,2
نسبة صادرات المحروقات الإجمالية(%)	92	92	89	91	92	93	93	93
السنـوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات المحروقات	4 954,0	3 225,6	4 220,1	5 223,8	5 527,7	5 057,5	4 709,6	3 339,4
إجمالي الصادرات	5 298,0	3 525,9	4 610,1	5 658,6	5 979,8	5 528,8	5 252,6	3 909,8
نسبة صادرات المحروقات الإجمالية(%)	93	91	91	92	92	91	89	83

المصدر: تم انجاز الجدول بالاعتماد على معطيات

***Source**: Office National des Statistiques(ONS), Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015, N^0 751, Algérie, août 2016, p p: 19 – 22.*

يبين الجدول أعلاه، أن صادرات المحروقات تهيمن على الصادرات السلعية بنسبة متوسطة تجاوزت 90%، مما يعني أن تطور الصادرات في الجزائر مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما تؤكده النتائج المسجلة في سنة 2009 حيث أدى الانهيار المسجل في أسعار النفط بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تسجيل انخفاض قياسي في مداخيل الصادرات من 5298 مليار دينار جزائري في عام 2008 إلى 3525.9مليار دينار جزائري في عام 2009، بينما لم تتعد نسبة الصادرات خارج المحروقات في أحسن أحوالها 17%، عام 2015، وهي نسبة هامشية تشير إلى عجز القطاع الإنتاجي في الجزائر عن تحقيق فائض قابل للتصدير.

وعلى الرغم من محاولات ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تشكل سنويا نسبة تفوق 90%. إذ تبقى الصادرات الطاقوية بجميع أنواعها هي الغالبة على مكونات الصادرات نحو الخارج. وعليه فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا يعتمد على الريع البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنويا.

6. **القطاع الخاص والحد من الفقر:** بالإضافة إلى كل ما سبق يمكن للقطاع الخاص، أن يساهم في الحد من الفقر من خلال:[1]

- رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء؛
- تحسين نوعية الإنتاج؛
- التقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية بفرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الإدارة والتسيير والاستفادة من الشراكة الأجنبية؛
- خلق بيئة أكثر ملائمة للاقتصاد وجلب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية؛
- رفع الكفاءة والفعالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ثانيا: الدور المتوقع من القطاع الخاص في التنمية

يمكن تلخيص الدور المتوقع من القطاع الخاص في التنمية في الأمور التالية[2]:

- المساهمة في خلق فرص عمل وتحسين ظروف العمل، ويمكن للدولة أن تشجع هذا الدور من خلال مؤسسات التعليم والتدريب إذ أن التعليم والتدريب يعملان على رفع إنتاجية عنصر العمل وبالتالي تزايد رغبة القطاع الخاص في توظيف المزيد من العمال كما أن الدولة تستطيع أن تؤثر في قرارات التوظيف للقطاع الخاص من خلال التأثير على التكلفة النسبية لعنصر العمل مقارنة بعنصر رأس المال؛
- توسيع وتطوير النشاطات الإنتاجية سواء تحسين نوعية المنتجات أو إدخال منتجات جديدة أو تقنيات إنتاج أفضل يمكن للدولة أن تسهم في تعزيز هذا الدور من خلال برامج الدعم المالي والفني، والسياسة الضريبية والتمويل، وتوسيع المنافذ التسويقية من خلال اتفاقيات تفضيلية مع أطراف أخرى، ومراكز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا؛

[1] سفيان بن عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61 – 62، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص: 174.

[2] حمزة طيبي، بوبعاية حسان، **دور القطاع الخاص في تنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية**، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيار والبدائل المتاحة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، 2و3نوفمبر، 2016، ص: 4.

- الاستثمار بكافة أشكاله، حيث يمكن للدولة أن تعزز الاستثمار الخاص من خلال توفير بيئة استثمارية مشجعة وضوح وشفافية الأنظمة القانونية، تحسين البنية التحتية إزالة عوائق الدخول أمام المؤسسات وتوفير المعلومات التي تساعد المستثمر على اتخاذ قرار الاستثمار؛
- التصدير نسبيا ويمكن للدولة أن تشجع التوجهات التصديرية حيث تلعب الصادرات دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي خاصة إذا كان السوق المحلي صغيرا نسبيا ويمكن للدولة أن تشجع التوجهات التصديرية للقطاع الخاص من خلال سياسة تجارية ملائمة؛
- إزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية في المعابر الحدودية وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية.

المطلب الثالث: المعوقات والعراقيل التي تواجه زيادة فعالية القطاع الخاص في الجزائر

يعاني القطاع الخاص الجزائري من عدة معوقات وعراقيل تبطئ سيره إلى الإمام في زيادة الاقتصاد الوطني أو تطويره ونذكر من أبرز هذه المعوقات والعراقيل ما يلي:[1]

أولا: المعوقات والعراقيل

يعود ضعف القطاع الخاص في مساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني، وكذا زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى عدة أسباب أهمها:

- إن غالبية الخواص لا يدرجون التصدير ضمن أهدافهم، بل يكتفون بفرض وجودهم في الأسواق المحلية؛
- عدم فعالية الهيئات الاقتصادية، كما أن الحواجز البيروقراطية تعيق وتكبح كل المبادرات التي يقوم به القطاع الخاص من أجل تصدير منتجاته، حيث أنه لا يملك الإمكانيات لمواجهتها؛

[1] حمزة طيبي، بويعاية حسان، مرجع سابق، ص: 11.

- عدم توافر المعلومات على الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين، فمن خلال الإحصائيات نجد هناك تذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، وذلك نظرا لعدم وجود هيئات متخصصة تقوم بتجميع المعلومات ونشرها؛
- عدم التحضير الجيد ومتابعة المشاركة الجزائرية في المعارض الاقتصادية الدولية مما يجعل المنتوج الجزائري غير معروف في الأسواق الأجنبية؛
- عدم توافر الخبرة الكافية لدى القطاع الخاص لممارسة نشاط تصديري مما يؤثر سلبا على استمرارية هذه المؤسسات في تصدير منتجاتها؛
- كما أن التحرير المفاجئ للتجارة الخارجية والتدفق الفوضوي للسلع دون أية مراقبة أثر كثيرا على القطاع الخاص التي تعتبر في بداية نشاطها وفي طور تطوير منتجاتها ولم تصل بعد إلى المستوى اللازم لمنافسة المنتجات الأجنبية.

ثانيا: مشاكل أخرى

1. مشكل الحصول على الموافقة: إن طلب الموافقة على المشروع الاستثماري، تعتبر عملية معقدة، وأن جل المستثمرين يعانون من هذا المشكل الصعب الذي يتطلب نفس طويل وصبر كبير. بالإضافة إلى طول مدة دراسة الملفات الخاصة بالاستثمار التي تصل في بعض الأحيان إلى سنة كاملة.

2. مشكل الحصول على التجهيزات: إن التجهيزات الضرورية واللازمة قد لا يتحصل عليها المستثمر في وقتها، حيث أن آجال تسليم هذه التجهيزات تتأخر عن وقت الحصول عليها.

رغم أهمية المشاكل السابقة الذكر، يبقى المشكل الرئيس الذي يواجه المستثمرين الخواص، يتمثل في التمويل. فعدم وضوح قواعد السياسة النقدية، وضعف فعالية وسائلها يؤثر على سياسة التمويل، ويؤدي بها إلى الانحراف عن المسار الذي رسم لها، بالابتعاد عن الأسس التي يعتمد عليها نظام التمويل.ويتجسد هذا المشكل في صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة الضخمة منها، مما يؤدي إلى تعطيل هذه الأخيرة. وهذا يجعل المستثمرين الخواص يفكرون في التخلي عن مشاريعهم والتوجه لأعمال أخرى.

خلاصة الفصل الأول

رغم كل المجهودات المبذولة لتطوير القطاع الخاص وتفعيل دوره في التنمية المحلية، إلا أنها لا تزال دون المستوى المنشود، حيث أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص تنشط في مجال الخدمات والتجارة وقطاع البناء والأشغال العمومية، بينما يقل نشاطها في قطاع الصناعة أساس أي تنمية اقتصادية الأمر الذي انعكس سلبا على دورها في زيادة الإنتاج وتنمية الصادرات. لكن ذلك لا ينفي الدور الكبير الذي لعبه القطاع الخاص في توفير مناصب العمل والتقليل من حدة البطالة. ويمكن استخلاص بعض النتائج كما يلي:

- يمثل القطاع الخاص في الجزائر أهمية كبيرة إلى ما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛
- يساهم القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة والحد من تأثيراتها السلبية على المستويين التنموي والاقتصادي في الجزائر؛
- يواجه القطاع الخاص بالجزائر العديد من المشاكل منها ما تعلق بالمشاكل الإدارية والبيروقراطية والضريبية كلها مشاكل تحد من نموه لأن القطاع الخاص الفعال يشكل عنصر أساسيا في نمو الاقتصاد المستديم.

الفصل الثاني

دور مؤسسة أكرم للاستثمار في تحقيق التنمية المحلية في المسيلة

الفصل الثاني: دور مؤسسة أكرم للاستثمار في تحقيق التنمية المحلية في المسيلة

تمهيد الفصل الثاني:

يتضمن هذا الفصل دراسة ميدانية أجريت بمؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط، الواقعة بالمنطقة الصناعية لبلدية مقرة ولاية المسيلة.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل، استكمال مجموعة الأفكار والمفاهيم التي تعرضنا لها في القسم النظري، والتي قد لا يتضح معناها بالقدر المطلوب، إلا إذا تجسدت عمليا على أرض الواقع.

وعلى هذا الأساس فإن هذا العمل الميداني، يهدف بصفة رئيسة إلى تكملة الجانب النظري، حيث يسمح لنا هذا الفصل، بإعطاء نظرة عن واقع لهذه المؤسسة ومساهمتها في التنمية المحلية في المنطقة.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول تطرقنا فيه إلى التعريف بالمؤسسة كمحل للدراسة؛
- المبحث الثاني فقد خصص لإلقاء الضوء على مؤسسة أكرم للاستثمار ومساهمتها في التنمية المحلية لولاية المسيلة.

المبحث الأول: نبذة عن نشأة مؤسسة أكرم للاستثمار وتطورها

تقوم مؤسسات القطاع الخاص بالجزائر على تحقيق أهدافها التنموية في مقابل ذلك تسعى لتحقيق الربح لكن هدف الربح ليس هدفا وحيدا بل أصبحت الشركات الخاصة تسعى لتحقيق أهداف أخرى تنحصر في خدمة المجتمع والنهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية باعتبارها استثمارا جديدا يعود بالفائدة على المجتمع والشركة من خلال قيامها بخدمة زبائنها وتلبية متطلباتهم إلى جانب قيامها بالأعمال التطوعية والخيرية التي تقوم على تنمية المجتمع وهذه الأعمال التي تقوم بها شركة أكرم للاستثمار في ولاية المسيلة من بين الشركات الخاصة التي تولي أهمية كبيرة لخدمة المجتمع وهذا يحسن من صورتها في المجتمع وبالتالي التزامها بمسؤوليتها تجاه المجتمع يؤدي بها إلى تحقيق ربح أكثر.

وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعريف بالمؤسسة ونشأتها ثم الهدف من إنشاء مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط والقوانين التي تخضع لها، والآفاق المستقبلية للمؤسسة.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ونشأتها

قبل التطرق إلى تعريف مؤسسة أكرم للاستثمار علينا معرفة بعض المصطلحات التي لها علاقة بالمفهوم والمتمثلة في (المؤسسة، الخدمة، الإنتاج).

أولا: تعاريف خاصة ب(المؤسسة، الخدمة، الإنتاج)

1. تعريف المؤسسة:

أ. التعريف اللغوي : حسب القاموس العربي الشامل فالمؤسسة "جمع مؤسسات" وتعني جمعية أو معهد أو شركة أسست لغاية اجتماعية أو خيرية أو اقتصادية[1].

ب. التعريف الاصطلاحي: المؤسسة كما يراها أحمد طرطار هي" مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية "طبيعية كانت أو مالية أو غيرها" والتي تشتغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليف محدد قصد انجاز وأداء المهام المنوط بها من طرف المجتمع"[2].

[1] القاموس العربي الشامل، **الأداء**، دار الراتب الجامعية، 1999، ص: 17.

[2] أحمد طرطار، **المحاسبة العامة في المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 15.

ج. التعريف الإجرائي: المؤسسة عبارة عن مجموعة عناصر الإنتاج البشرية والمادية التي تستخدم وتسير بهدف إنتاج السلع والخدمات، وكذا بيعها وتوزيعها وهذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائلها المختلفة وباختصار، هي مجموعة من العناصر تستخدم فيما بينها قصد تحقيق غاية معينة وازدهار المؤسسة يعتمد بالدرجة الأولى على التبادلات بمختلف عناصرها[1].

2. تعريف الخدمة:

- تعرف على كونها " نشاط أو سلسلة من الأنشطة التي إلى حد ما ذات طبيعة غير ملموسة وغير عادية".
- كما تعرف أيضا على أنها " نشاط يؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات معينة لدى العميل".

ومما تقدم يمكن القول أن الخدمة هي " نشاط أو سلسة من النشاطات تغلب عليها خاصية ملموسة تقدم لإشباع حاجة أو حاجات معينة لدى طالبها".

3. مفهوم الإنتاج:

يرى الفكر الاقتصادي الحديث إن الإنتاج ليس خلق المادة وإنما هو خلق المنفعة، أو إضافة منفعة جديدة، بمعنى إيجاد استعمالات جديدة لم تكن معروفة من قبل، وبهذا فإن اصطلاح يمكن أن يطلق على ما يلي:[2]

- تلك العمليات التي تغير من شكل المادة فتجعلها صالحة لإشباع حاجة ما (المنفعة الشكلية)؛
- عمليات النقل من مكان تقل فيه منفعة الشيء إلى مكان تزيد فيه المنفعة دون تغير شكله (المنفعة المكانية)؛
- عمليات التخزين، حيث يضيف التخزين منفعة إلى السلعة (المنفعة الزمنية)؛
- كل صور الإنتاج "غير المادي" التي يطلق عليها اسم الخدمات.

[1] يحيى ربحي مصطفى عليان، عدنان محمود الطوباسي، **الاتصال والعلاقات العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص: 263.
[2] كاسر نصر المنصور، **إدارة الإنتاج والعمليات**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 25.

ونخلص من ذلك إن الإنتاج يتمثل بجانبين وهما الجانب السلعي (السلع) والحساب الخدمي(الخدمات).

ومن منظور يعرف الإنتاج على انه عبارة عن عملية مزج عوامل الإنتاج المختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق ثروة المجتمع بواسطة المنتوجات المادية وكذا مختلف الخدمات. ففي حالة المؤسسات الصناعية هو عبارة عن عملية تحويل العوامل الطبيعية بإشراف العامل البشري من أجل تحقيق متطلبات المجتمع وهذا بمساهمة مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، الخدمية[1].

ثانيا: تعريف مؤسسة أكرم للاستثمار

هي مؤسسة إنتاجية واقتصادية ذات طابع صناعي رأس مالها يقدر ب9350000000 دج وهي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة متخصصة في صناعة البلاط الخاص بالمنازل والعمارات والساحات، ويبلغ عدد عمالها حاليا 87عامل[2].

ثالثا: نشأة مؤسسة أكرم للاستثمار

مؤسسة أكرم للاستثمار هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة أنشأة عام 2005 برأسمال يقدر بـ: 70.000.000 دج في إطار الاستثمار وهي شركة خاصة تقوم بصناعة البلاط الداخلي والخارجي الخاص بالعمارات والمنازل والساحات، يقع المصنع في بلدية مقرة ولاية المسيلة محاذي للطريق الوطني رقم 40 منطقة البويرة.

يبلغ عدد عمال المؤسسة في الوقت الراهن 87 عاملا من بينهم إطارات ومهندسين وعمال مهنيين وهو في ازدياد مستمر نظرا لوتيرة العمل المتصاعدة ووجود مناصب شغل شاغرة داخل المؤسسة بما أنها حديثة النشأة وكذلك الطلب المتزايد على اليد العاملة التي تتمتع بالكفاءة والمؤهلات العلمية.

[1] مروان عطون، **الأسواق النقدية والمالية،(البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)**، الطبعة الثانية ، أدوات وآلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 1998، صٍ: 325.

[2] انظر الملحق رقم (01).

كما أن للمؤسسة برنامج مسطر وهادف، يطمح دوما إلى النمو والتطور ومواكبة السوق لان الشركة ليست الوحيدة في هذا المجال. بل يوجد هناك منافسين لذا وجب عليها الاعتماد على النوعية والمصداقية في التعامل، مع احترام الزبائن واحترام آجال التسليم.

يتراوح الإنتاج اليومي للمؤسسة من 1600 إلى 1700 م^2 من البلاط الموجه سواء للاستعمال المنزلي أو الموجه للاستعمال المحلي من طرف السلطات المحلية بما أن الشركة تتعامل مع السلطات المحلية للدائرة وتتعامل أيضا مع متعاملين اقتصاديين من عدة ولايات في غرب البلاد وشرقها مثل ولاية وهران وشرق البلاد مثل ولاية قسنطينة، عنابة، كذلك مع عدة ولايات في جنوب البلاد مثل تمنراست، بشار وأدرار، وتتعامل مع البلدية والمقاولون الأكفاء بالمنطقة لجودتها الممتازة.[1]

وتنتج المؤسسة عدة أنواع من البلاط تنقسم بدورها إلى عدة أحجام وبألوان مختلفة وحسب الطلب وهذه الأحجام هي:

- **25x25 cm**
- **30x30 cm**
- **33x33 cm**
- **40x40 cm**

المطلب الثاني: التنظيم الداخلي لمؤسسة أكرم للاستثمار

يتكون التنظيمي الداخلي لمؤسسة أكرم للاستثمار من عدة أقسام وهي قسم المحاسبة، قسم المبيعات، قسم التخزين، قسم المستخدمين.

وقسم المستخدمين يتكون من قسمين: قسم العمال وقسم الأمن.

و بالنسبة لقسم التموين أيضا يتكون من قسمين: قسم الشراء وقسم التخزين[2].

أولا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة أكرم للاستثمار

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي لمؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط.

[1] مقابلة مع محاسب المؤسسة يوم 15\04\2017.
[2] انظر الملحق رقم (03).

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمؤسسة أكرم للاستثمار

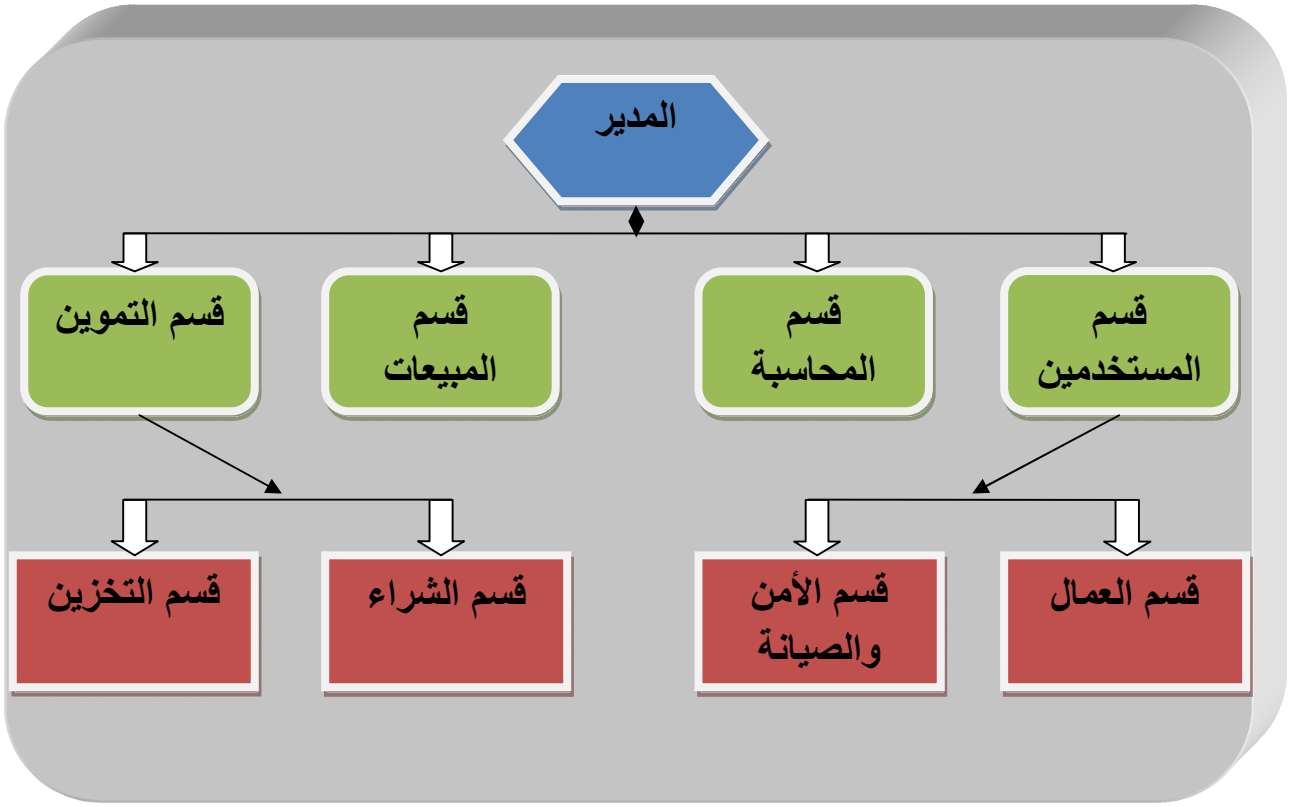

المصدر: من إعداد الطالبين، بناء على المعلومات المقدمة من طرف مصالح المؤسسة.

ثانيا: مهام ومسؤوليات المصالح بالمؤسسة

تتمثل مهام ومسؤوليات المصالح بالمؤسسة على النحو التالي:[1]

1. مدير المؤسسة:

يعمل من أجل تحقيق الأهداف وذلك فيما يخص سياسات الإنتاج وسياسات التوزيع وسياسات الجودة، كما يسهر على استمرار نشاط المؤسسة والدفاع عليها وتوجيه سياساتها القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، ولهذا يجب عليه أن يضمن للمؤسسة ما يلي:

- زيادة المردودية بشكل مستمر؛
- ظروف عمل مقبولة ومناسبة للعمال والموظفين؛
- تلبية حاجات الزبائن من حيث المنتجات بالجودة الجيدة والخدمات المتميزة، وذلك في ظل احترام العقود من ناحية الكم والكيف وآجال التسليم؛
- احترام كل القيود التي يفرضها محيط المؤسسة والمتمثلة في احترام القانون والقواعد الجبائية والشروط المدنية والبيئية؛

[1] انظر الملاحق رقم (03).

- التأكد من حسن تسيير وتنظيم الوحدة؛
- يعتبر المسؤول على إسناد المسؤوليات والسلطات داخل المؤسسة.

1. قسم المستخدمين:

تحت سلطة مدير المؤسسة ويقوم بالمهام التالية:

- يبحث على الكفاءات اللازمة والمتطابقة مع حاجات الوحدة؛
- يضمن متابعة إدارية لملفات المستخدمين ويسير الأجور؛
- يحدد ويتابع مخطط التكوين في الوحدة، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار حاجات المصالح وأهداف مدير المؤسسة؛
- يستغل وينشر كل المعلومات المدونة حول تطور تكوين العمال في الوحدة؛
- يقوم بعمليات الرقابة على الجودة عند مقدمي خدمات التكوين للوحدة؛
- يقدم تقريرا شهريا لمدير المؤسسة حول نشاط قسم المستخدمين.

وينقسم هذا القسم إلى خليتين: قسم الأمن والصيانة وقسم العمال.

أ. قسم الأمن والصيانة:

يقوم رئيس خلية الأمن والصيانة بالمهام التالية:

- يسير بطريقة مثلى كل الآلات والمعدات وتجهيزات والوسائل الأخرى المستخدمة في الإنتاج؛
- يخطط لعمليات الصيانة الوقائية مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات مصلحة الاستغلال؛
- يسير ويتابع حالة كل آلة أو تجهيز على حدا، وذلك من خلال مسك بطاقة تاريخية في ملف كل آلة تحتوي البطاقة (على الصيانة والإصلاحات وساعات العمل وساعات التوقف...)؛
- يوفر ويتابع ويستغل كل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالصيانة (مثل: متوسط وقت العمل، متوسط وقت التوقف...)، وذلك بهدف تقليص التكلفة؛
- يسهر على التطور التكنولوجي للمعدات والتجهيزات المستخدمة في الصيانة؛
- يحدد الحاجات اللازمة للوحدة من قطع الغيار والقطع الاستهلاكية الخاصة بالمعدات والتجهيزات.

ب. قسم العمال:

يكون تحت سلطة مدير المؤسسة ويقوم بالمهام التالية:

- محاسبة العمال وتسديد أجورهم؛
- مراقبة العمال وأماكن عملهم؛
- الاستماع إلى انشغالاتهم ومشاكلهم داخل المؤسسة؛
- تسوية وضعيتهم وتأمينهم وخاصة العمال الجدد.

3. قسم المحاسبة:

تحت سلطة مدير المؤسسة، ويقوم قسم المحاسبة بالمهام التالية:

- الإسهام في إعداد ومتابعة الميزانيات التقديرية؛
- يتابع تطور الخزينة والعلاقات مع الهيئات المالية؛
- يقوم بالمسك المحاسبي لعمليات المؤسسة وفقا لقواعد المخطط المحاسبي الوطني؛
- يعد شهريا تقرير حول خزينة المؤسسة ويقدمه لمدير المؤسسة.

4. قسم التموين:

ينقسم هذا القسم إلى قسمين هما الشراء والتخزين حيث يلتزم هذان القسمان بالمهام التالية:

- يلبيان حاجات الوحدة من المواد الأولية واللوازم، والمواد الاستهلاكية وفقا لما هو محدد في الميزانية التقديرية للتموين؛
- يحدد بتعاون مع مختلف مصالح وأقسام المؤسسة حاجات المؤسسة من المواد الواجب شرائها؛
- يقوم بإعداد طلبيات الشراء حسب الخصائص والميزات المحددة، ويتأكد منها قبل الاستعمال؛
- يختار ويتابع ويقيم كفاءة الموردين؛
- يشرف على المشتريات ويتحقق منها، من حيث الكم والنوع والوثائق؛
- يحدد المستوى الأمثل لمخزون المواد واللوازم المشتراة.

5. قسم المبيعات:

تهتم هذه المصلحة بما يلي:

- متابعة المناقصات الوطنية ثم تقديم العروض؛
- التفاوض مع الزبائن حول آجال الدفع وعقوبة التأخر؛

- إبرام صفقات البيع الخاصة بمنتجات المؤسسة ,سواء مع زبائن رسميين عن طريق عقود أو زبائن آخرين.

المطلب الثالث: واقع وآفاق مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط

يسعى هذا النوع من المؤسسات إلى المساهمة في خلق مجتمع صناعي يساعد على التنمية المحلية، كما يحقق زيادة مهارات الأفراد وبالتالي زيادة دخولهم، إضافة إلى ذلك يتيح فرص عمل حقيقية مما يؤدي إلى تقليل نسبة البطالة، ومن الناحية التسويقية فالمشروع سيتيح إمكانية تزويد السوق المحلية والوطنية بكمية لا بأس بها من هذه المنتجات.

أولا: دوافع إنشاء مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط

إن الدافع الرئيسي من إنشاء هذه المؤسسة واضح كما تسعى أي مؤسسة خاصة والهدف الرئيسي الذي تسعى إليه أي مؤسسة خاصة هو الربح. وسنتطرق إلى بعض الدوافع التي تم إنشاء المؤسسة من أجلها وهي كالتالي:[1]

- التطور العمراني الذي تشهده البلاد في السنوات الأخيرة؛
- الميول الشخصي لصاحب المشروع لمثل هذه المؤسسات؛
- القرب من محاجر الحصى الذي تتوفر فيها المادة الأولية؛
- تخصص المنطقة في إنتاج هذا النوع من المنتجات؛
- الرقي بهذا النشاط وتطويره.

ثانيا: القوانين التي تخضع لها مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط

لا توجد أي قوانين أو تشريعات تعيق القيام بهذا النوع من المشاريع بل على العكس فإن الدولة تشجع الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، والقوانين التي تخضع لها المؤسسة هي:

- قانون الضرائب على الأرباح؛
- التعامل مع البلدية فيما يخص التصريح بفتح مؤسسة؛

[1] مقابلة مع محاسب المؤسسة 15\04\2017.

- القانون التجاري الذي ينص على إلزامية القيد في السجل التجاري، حيث رقم النشاط هو 109.105 تحت اسم صنع البلاط، البلاط وهو حجر التبليط من الإسمنت (صنع البلاط الخاص بالمنازل والعمارات والساحات)؛
- قوانين حماية البيئة (الفضلات الصناعية)؛
- قانون النقد والقرض باعتبار المشروع يحتاج إلى التمويل عن طريق البنوك؛
- الإجراءات الإدارية التي تتعامل بها الهيئات الداعمة لمثل هذه المشاريع مثل ANSEJ /ANJEM؛
- القوانين التي تتعلق بالاستثمار والمسطرة من قبل الدولة؛
- القوانين والمراسيم التي تصدرها الوزارة الوصية (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001.

ثالثا: الآفاق المستقبلية لمؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط

بعد المقابلة المجرية مع المحاسب الرئيسي لمؤسسة أكرم للاستثمار أوفانا ببعض المعلومات التالية عن الآفاق المستقبلي للمؤسسة والمتمثلة في ما يلي:[1]

مؤسسة أكرم للاستثمار تسعى لتوسيع الشراكة خاصة مع البنوك التي تعتبر كشريك اقتصادي مهم لتطوير الاقتصاد.

بالنسبة إلى القروض الممنوحة للمؤسسة خلال السنوات الأخيرة استفادت المؤسسة بقرض مالي قدره 2 مليار، وخصص لجلب آلة أوتوماتيكية استغلوها في صناعة البلاط بنوعية جيدة وشراء نوع جديد لحامل السلع (الكلارك).

- توسيع المصنع من الناحية الشمالية لبعض الأعمال المخطط لها مستقبلا.
- الاستفادة من القرض الأخير كانت من فوائده:
- تسحين النوعية والإنتاجية؛

[1] انظر الملحق رقم (01).

- زيادة ثلاث مناصب للعمل، (عاملين في الآلة الأوتوماتيكية لصناعة البلاط، وعامل لسياقة الحاملة)؛
- زيادة في الكمية المنتجة للسلعة.

المبحث الثاني: مساهمة مؤسسة أكرم في التنمية المحلية لولاية المسيلة

تبذل الإدارة المحلية بالجزائر جهود معتبرة لأجل تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تحقيق التنمية المحلية في إطار الشراكة مع الهيئات المحلية، بحيث تتبني الهيئات المحلية مجموعة من الخطط والبرامج التي تراها تخدم التنمية المحلية، وكذلك تبني مجموعة من القواعد المحفزة على الاستثمار في إطار تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار لنهوض بالاقتصاد الوطني وخدمة التنمية المحلية.

المطلب الأول: منتجات المؤسسة

تعتمد المؤسسة في إنتاجها على ثلاث أربع أحجام متغيرة اللون والشكل والقياس وتتكون البلاطة من طبقتين، الطبقة الأولى العلوية ذات ملمس ناعم ويتم صناعتها من كسر الرخام والحصى وتكون مزخرفة بألوان وأشكال خاصة في النوع **40×40** و**33×33** أما الطبقة السفلية تكون من الاسمنت والرمل، وسنواتيكم في هذا الجزء العملية الإنتاجية للمؤسسة.

أولا: العملية الإنتاجية في مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط

تتم العملية الإنتاجية في مؤسسة أكرم للاستثمار عبر مراحل.

1. مراحل عملية الإنتاج

يتم صناعة البلاط في مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط من خلال مرحلتين:[1]

- في المرحلة الأولى يتم خلط الطبقة السفلية للبلاطة وذلك باستخدام الإسمنت الأسود مضافا إليه الرمل وكسر الرخام تخلط مع بعضها البعض بالماء في آلة الخلط وتصب في الآلة الضاغطة لقولبة الطبقة السفلية.

[1] مقابلة مع محاسب المؤسسة، وإجراء جولة داخل المصنع ورؤية كيفية صناعة البلاط.

– في المرحلة الثانية تجهز الطبقة العلوية وذلك باستخدام الإسمنت الأبيض مضافا إليها غبرة الرخام تخلط كذلك بالماء في آلة الخلط ثم تضاف الطبقة السفلة للبلاطة في الآلة الضاغطة لتعطي البلاطة شكلها النهائي.

– بعد خروج البلاطة من الآلة تترك لتجف 24 ساعة ليتم بعد ذلك تمريرها على آلة التلميع (البونساج) كمرحلة نهائية ويحول المنتج النهائي على التخزين، ويمكن توضيح العملية الإنتاجية في الشكل الموالي الذي يوضح عملية إنتاج البلاط العادي.

الشكل رقم (04) : عملية إنتاج البلاط العادي

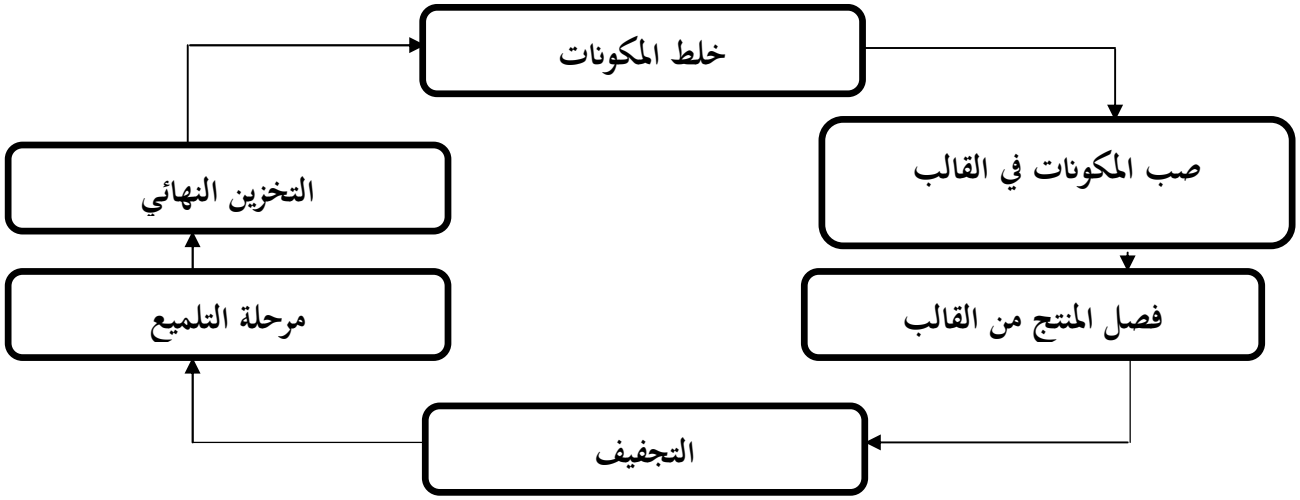

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على إجابات محاسب.

ثانيا: طرق التعبئة والتغليف وضمان الجودة

1. **بالنسبة للتعبئة والتغليف:** لا يستخدم أي أسلوب في التعبئة والتغليف ولكن من أهم الشروط في جودة المنتجات هي حمايتها من التكسير ولذلك ترص بأسلوب تبادلي لكمية من البلاط لا تتعدي 100 بلاطة في الرصه الواحدة (الباليط).
2. **عناصر الجودة:**

تتمثل عناصر الجودة في اختيار الخامات خاصة كسر الرخام ذو النوعية واللون الواحد والذي يساعد علي توحيد الشكل واللون النهائي للمنتج بالإضافة إلي استخدام أحجام مناسبة من كسر الرخام كما أن درجة تسوية الأسطح وملمسها الناعم يؤدي إلي ارتفاع مستوي جودة المنتج وبالتالي زيادة الشريحة التسويقية. وتمثل درجة التجفيف من العوامل الهامة في تحسين جودة المنتج وصلابته خاصة في مراحل التصنيع وقبل الجلي والتسوية.

ثالثا: آليات تميز مؤسسة أكرم للاستثمار لصناعة البلاط عن بقية المنافسين

إن تمييز أي مؤسسة عن الأخرى راجع لعدة طرق وحسب المشوار الناجح للمؤسسة والمسيرين فيها. وما يميز مؤسسة أكرم عن بقية المنافسين هي بعض الطرق ونذكر منها:[1]

1. عن طريق تقليل التكاليف:

- تسعى المؤسسة إلى الاحتفاظ بالعناصر الكفؤة للتخفيض من حجم التكاليف؛
- تستفيد المؤسسة من اقتصاديات الحجم عند اقتنائها للمواد الأولية؛
- تلجأ المؤسسة إلى السيطرة على التخزين من خلال استخدام أساليب حديثة لتخفيض التكاليف؛
- تسعى المؤسسة إلى الإنتاج بأقل تكلفة للسيطرة على حصتها السوقية.

2. عن طريق كسب مزايا تنافسية:

- تتميز المؤسسة عن باقي المؤسسات بالمهارات والخبرات المتطورة؛
- تتوفر في المؤسسة فرص لاستخدم تكنولوجيا المعلومات لا تستطيع امتلاكها مؤسسات أخرى؛
- تعتني المؤسسة باستقطاب الأفراد ذوي المؤهلات العلمية والكفاءة العملية؛
- تتميز المؤسسة بخدمات جيدة عن باقي المؤسسات المنافسة.

3. عن طريق الاهتمام بكافة أنواع الزبائن:

تعمل المؤسسة على توجيه منتجها البلاط إلى كل من:

- مقاولي أعمال البناء من القطاع العام والخاص؛
- البيع بالتجزئة للمستهلكين العادين عموما.
- وتعتبر تفضيلات زبائن ولاية المسيلة منقسمة إلى نوعين:
- فئة تبحث عن الجودة دون الاهتمام بالأسعار مثل بعض المقاولين وهذا قد يكون راجع للمناقصات والشروط المفروضة عليهم؛

[1] مقابلة مع محاسب قسم المبيعات يوم 08\04\2017.

- فئة تبحث عن منتج بسعر منخفض وبجودة عالية مثل المواطنين ذوي الدخول المحدودة.

رابعا: أنواع بعض البلاط مع أسعارها في السوق المحلية

المؤسسة تنتج أربع أنواع من البلاط وهي على التوالي:[1]

- **25 × 25** وتوجد فيها عدة أنواع وألوان؛
- **30 × 30** وتوجد فيها أيضا عدة أنواع وألوان؛
- **33 × 33** وتوجد فيها عدة أنواع وألوان؛
- **40 × 40** وفيها عدة أنواع وألوان.

وأي نوع يوجد بصورة معينة وعلى عدة ألوان[2].

و في الجداول الموالية نوضح كل نوع من السلع مع ذكر أسعارها.

والجدول الموالي يوضح أنواع وأسعار النوع الأول 25 × 25 المخصص للمنازل والعمارات.

الجدول (06): أنواع وأسعار النوع الأول 25 × 25 المخصص للمنازل والعمارات

الوحدة: دج للمتر المربع الواحد

النـــــــوع	القيـــــــاس	الســـــــعر
12 + 10 + 32 + 05	25 × 25	240
15 + 31 + 13 + 20	25 × 25	240
11 + 26 + 17 + 06	25 × 25	240
43 + 02 + 08 + 35	25 × 25	240
47 + 30 + 21 + 33	25 × 25	240
8 rouge + Rose	25 × 25	240

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملاحق رقم(05)(06).

من الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسة تنتج 22 نوع من القياس 25 × 25 وبعدة ألوان، ونلاحظ أن كل الأنواع رغم تعددها وتعدد ألوانها وأشكالها فهي بسعر موحد

[1] انظر الملحق رقم(05).
[2] انظر الملحق رقم(06).

240 دج وهذا السعر منخفض بالنسبة إلى المؤسسات الأخرى المتواجدة بالمنطقة والمنافسة بنفس السلعة.

والجدول الموالي يوضح أنواع وأسعار النوع الثاني 30 × 30 المخصص للمنازل والعمارات.

الجدول (07): أنواع وأسعار النوع الثاني 30 × 30 المخصص للمنازل والعمارات

الوحدة: دج للمتر المربع الواحد

النوع	القياس	السعر
30 + 33 + 05 + 47	30 × 30	280
35 + 02 + 43 + 21	30 × 30	280
Rose + 8rouge	30 × 30	280

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملاحق رقم(05)(06).

من الجدول السابق نلاحظ انه يوجد 10 أنواع ومتعددة الألوان بالنسبة لقياس 30 × 30 وكلها بسعر موحد وهذا النوع مطلوب في الأسواق المحلية وللأشخاص وبالأخص المقاولون.

والجدول الموالي يوضح أنواع وأسعار النوع الثالث 33 × 33 المخصص للعمارات والرصيف.

الجدول (08): أنواع وأسعار النوع الثالث 33 × 33 المخصص العمارات والرصيف

الوحدة: دج للمتر المربع الواحد

النوع	اللون	القياس	السعر
1011+42+119+137	اصفر	33 × 33	300
1011+42+119+137	اخضر	33 × 33	300
1011+42+119+137	احمر	33 × 33	300
1011+42+119+137	اسود	33 × 33	300
1011+42+119+137	ابيض	33 × 33	290
122+1033+1002+128	ابيض	33 × 33	290

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملاحق رقم(05)(06).

من الجدول السابق نلاحظ في هذا النوع ذات القياس **33 × 33** توجد أربع أنواع متعددة الألوان الأحمر والأخضر والأصفر والأسود والأبيض الأربع الألوان الأولى ب **300** دج للمتر

المربع الواحد وذلك لزيادة مادة الصبغة أما الأنواع الأخرى وباللون الأبيض لا تستعمل فيها مادة الصبغة بسعر **290** دج للمتر المربع الواحد.

والجدول الموالي يوضح أنواع وأسعار النوع الرابع 40 × 40 المخصص العمارات الرصيف.

الجدول (09): أنواع وأسعار النوع الرابع 40 × 40 المخصص العمارات والرصيف

الوحدة: دج للمتر المربع الواحد

النوع	اللون	القياس	السعر
1011+42+119+137	اصفر	40 × 40	360
1011+42+119+137	اخضر	40 × 40	360
1011+42+119+137	احمر	40 × 40	360
1011+42+119+137	اسود	40 × 40	360
1011+42+119+137	ابيض	40 × 40	350
122+1033+1002+128	ابيض	40 × 40	350

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملاحق رقم(05)(06).

من الجدول السابق نلاحظ في هذا النوع ذات القياس **40 × 40** توجد أربع أنواع متعددة الألوان الأحمر والأخضر والأصفر والأسود والأبيض الأربع الألوان الأولى ب **360** دج للمتر المربع الواحد وذلك لزيادة مادة الصبغة أما الأنواع الأخرى وباللون الأبيض لا تستعمل فيها مادة الصبغة بسعر **350** دج للمتر المربع الواحد.

من هنا نلاحظ تميز مؤسسة أكرم للاستثمار في المنطقة وبتعاقدها مع البلدية والمقاولون الأكفاء بالمنطقة والسعر المعقول المتناول والكمية المنتجة خلال السنة هذا ما يعني أنا مؤسسة أكرم تغطي السوق المحلية للمنطقة

المطلب الثاني: أهمية المؤسسة في ترقية التنمية المحلية لولاية المسيلة

إن مؤسسة أكرم للاستثمار لها دورا هاما في التنمية المحلية في الولاية وذلك بحسين الظروف المعشية للمنطقة من خلال توفير مناصب شغل والاكتفاء الذاتي للسوق المحلية من

خلال هذه المؤسسة التي تتعامل مع البلدية والمقاولون الأكفاء في المنطقة لجودة منتجاتها وتخفيضها للأسعار مقارنة بالمؤسسات الخاصة والمنافسة لها في المنطقة.

أولا: تحليلات وتطورات في المؤسسة خلال الفترة (2012 _ 2016)

1. تطور حجم العمالة في المؤسسة:

نظرا لزيادة وتصاعد وتيرة العمل داخل المؤسسة فان حجم العمالة في زيادة مستمرة نظرا للطلب على اليد العاملة المؤهلة، والجدول الموالي يوضح تطور عدد العمال خلال الفترة(2012_2016).

الجدول (10): تطور عدد العمال خلال الفترة (2012 _ 2016)

الوحدة: عامل

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمال	60	67	75	82	87

المصدر: من إعداد الطالبين بناء الملحق رقم(02).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد عمال المؤسسة في ازدياد مستمر نظرا لوتيرة العمل المتصاعدة ووجود مناصب شغل شاغرة داخل الشركة بما أنها حديثة النشأة وكذلك الطلب المتزايد على اليد العاملة التي تتمتع بالكفاءة والمؤهلات العلمية، حيث منذ سنة 2012 كان 60 عامل وفي سنة 2016 أصبح 87 عامل وهي نسبة معتبرة لتشغيل عدد لابأس به من العمال في مؤسسة واحدة، وهي نسبة تخفض من نسبة البطالة في البلدية

والشكل الموالي يبين التمثيل البياني لتطور عدد العمال خلال الفترة (2012_2016).

الشكل رقم(05): التمثيل البياني لتطور عدد العمال خلال الفترة (2012_2016)

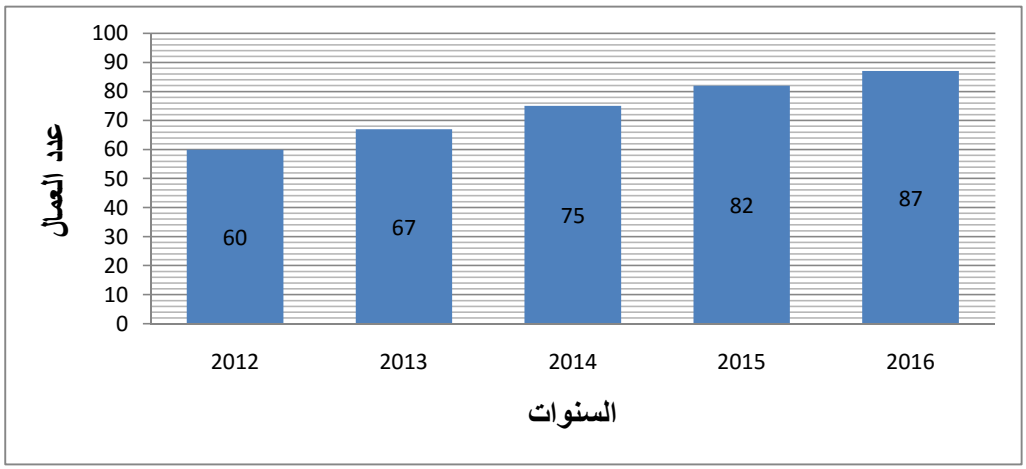

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الجدول رقم(10).

2. مختلف تصنيفات العمال في المؤسسة:

يمكن تصنيف عمال المؤسسة حسب عدة مؤشرات، وارتأينا اختيار المؤشرات التالية: الجنس، العمر، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي والفئات المهنية[1].

والجدول الموالي يوضح توزيع عمال المؤسسة حسب جنسهم.

الجدول (11): توزيع عمال المؤسسة حسب جنسهم

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
رجال	85	97.70%
نساء	2	3.30%
المجموع	87	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملحق رقم(02).

نلاحظ من الجدول أن نسبة فئة النساء في المؤسسة تساوي 3.30% بينما نسبة الرجال تساوي 97.70% وذلك بسبب طبيعة العمل داخل المؤسسة، والذي يتطلب جهدا بدنيا كبيرا في ظل ظروف عمل صعبة، من مواد الاسمنت الأبيض والأسود، حرارة، غازات، غبار، أتربة،..الخ.

[1] أنظر الملحق رقم(02).

3. مستوى أعمار عمال المؤسسة:

تعتمد المؤسسة على طاقة بشرية تنتمي في غالبيتها إلى فئة الشباب وهذا حسب ما يوضحه الجدول الموالي:[1]

الجدول(12): توزيع عمال المؤسسة حسب مستويات العمر

فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 18 إلى 20	10	11.49%
من 20 إلى 30	65	74.71%
من 30 إلى 40	7	8.04%
من 40 إلى 50	2	2.29%
من 50 إلى 60	3	3.44%
المجموع	87	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملحق رقم(02) وإجابات محاسب.

نلاحظ من خلال الجدول أن اغلب عمال المؤسسة تتراوح أعمارهم ما بين(20 إلى 30) سنة بنسبة 74.71%، ويليها فئة (18 إلى 20) سنة بنسبة 11.49%، وفئة(30 إلى 40) سنة بنسبة 8.04%، وفئة (50 إلى 60) بنسبة 3.44 %، أما فئة (40 إلى 50) فكانت نسبتها 2.29%.

والشكل الموالي يوضح التمثيل البياني لتوزيع عمال المؤسسة حسب مستويات العمر.

[1] انظر الملحق رقم(02).

الشكل رقم(06): التمثيل البياني لتوزيع عمال المؤسسة حسب مستويات العمر

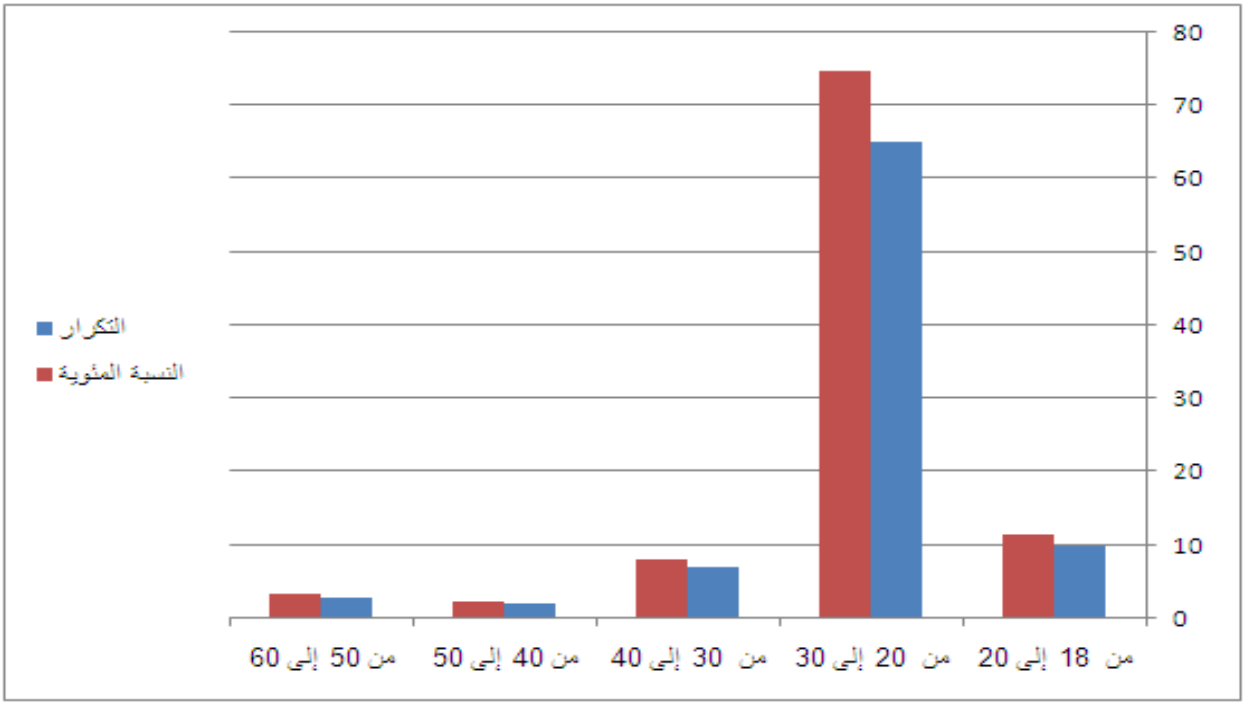

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم(12).

4. مستوى الخبرة المهنية لعمال المؤسسة: تتوفر المؤسسة على عمال ذوي خبرة معتبرة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي[1]:

الجدول(13): توزيع عمال المؤسسة حسب الخبرة المهنية

فئات الخبرة المهنية (بالسنوات)	التكرار	النسبة المئوية
من 1 إلى 5	84	96.55%
من 5 إلى 10	3	3.45%
من 10 إلى 15	0	0%
من 15 إلى 20	0	0%
من 20 إلى 25	0	0%
من 25 إلى 30	0	0%
المجموع	87	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملحق رقم(02).

[1] انظر الملحق رقم (02).

نلاحظ من خلال الجدول أن العمال الذين تتراوح خبرتهم ما بين (1 إلى 5) سنوات، يمثلون نسبة **96.55%**، والذين تتراوح خبرتهم ما بين (5 إلى 10) سنوات، يمثلون نسبة **3.45%**، أما باقي الفئات فتمثل نسبة **0%**.

كما نلاحظ أيضا أن اغلب عمال المؤسسة لا تزيد خبرتهم عن **5** سنوات.

والشكل الموالي يوضح التمثيل البياني لتوزيع عمال المصنع حسب الخبرة المهنية.

الشكل رقم(07): التمثيل البياني لتوزيع عمال المصنع حسب الخبرة المهنية

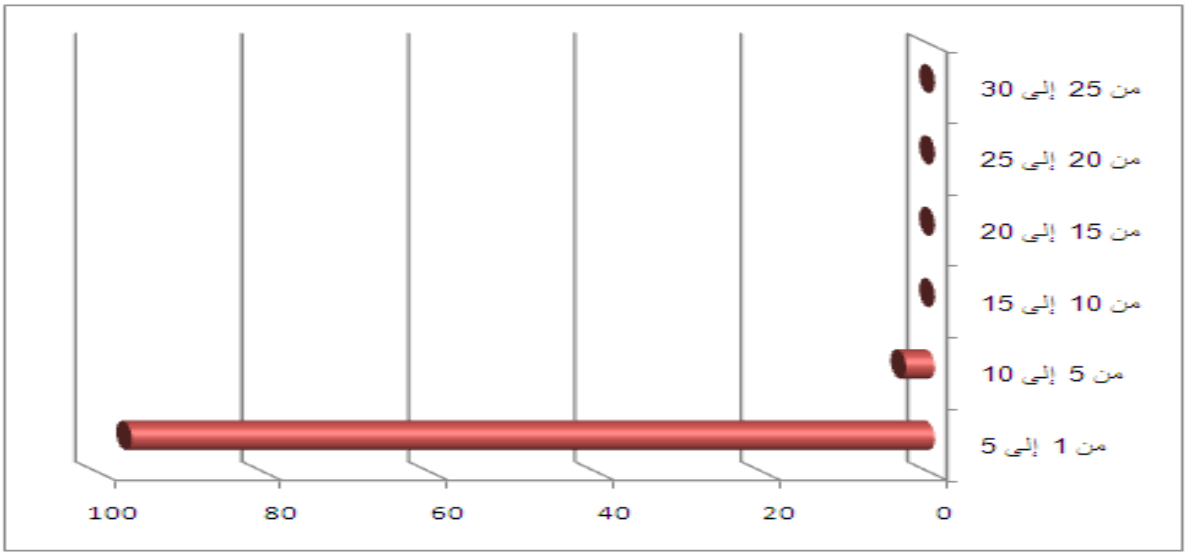

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم(13).

5. المستوى التعليمي لعمال المؤسسة: يوزع عمال المؤسسة حسب مستوياتهم التعليمية إلى عمال بدون مستوى، عمال ذوي مستويات مختلفة: ثانوي، خريج معهد، مهندس، ليسانس، تقني سامي، شهادة كفاءة. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:[1]

[1] انظر الملحق رقم (02)، ومقابلة مع محاسب يوم 06\04\2017.

الجدول(14): توزيع عمال المؤسسة حسب المستويات التعليمية

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دون مستوى	35	40.22%
ثانوي	25	28.73%
خريج معهد	7	8.04%
مهندس	6	6.89%
ليسانس	6	6.89%
تقني سامي	5	5.74%
شهادة كفاءة	3	3.44%
المجموع	87	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملحق رقم(02).

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 40.22% من عمال المؤسسة دون مستوى تعليمي، أما الأشخاص الذين لديهم المستوى الثانوي (ثانوي، خريج معهد) فيمثلون نسبة 36.77%، أما العمال الحاملين لشهادات جامعية: من مهندسين، ليسانس، تقنيين سامين، والحاملين للشهادات المكافئة للشهادة الجامعية فيمثلون نسبة 22.98%.

وعلى العموم تعد اكبر نسبة من عمال المؤسسة دون مستوى تعليمي، واغلبهم عمال الورشات الإنتاجية وهذا يعد مؤشرا سلبيا للمؤسسة، لأنه يحد من قدرات الأفراد العاملين ومستوى استيعابهم للمعلومات.

و الشكل الموالي يوضح التمثيل البياني لتوزيع عمال المؤسسة حسب المستوى التعليمي

الشكل رقم(08): التمثيل البياني لتزيع عمال المؤسسة حسب مستويات العمر

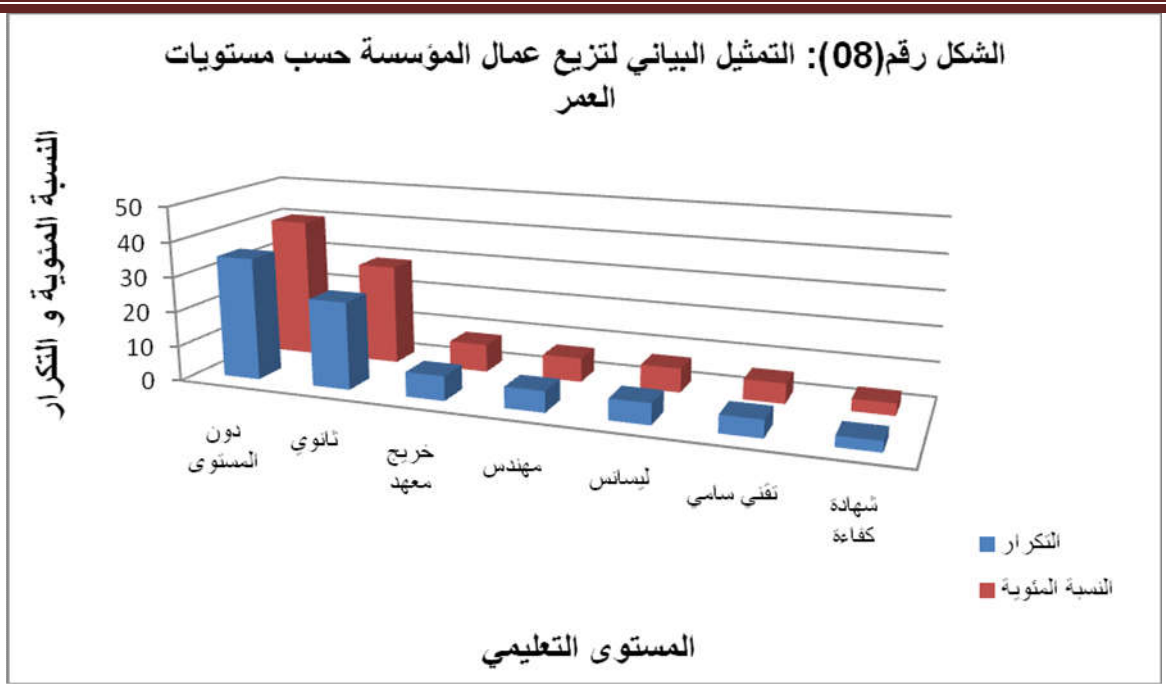

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم(14).

6. الفئات المهنية لعمال المؤسسة: تضم المؤسسة أربعة أنواع من الفئات المهنية وهي: الإطارات، أعوان التحكم، أعوان التنفيذ، العمال المؤقتين، والجدول الموالي يوضح توزيع عمال المؤسسة حسب مختلف هذه الفئات[1]:

جدول(15): توزيع عمال المؤسسة حسب الفئات المهنية

الفئات المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أعوان التنفيذ	47	54.02%
أعوان التحكم	12	13.79%
الإطارات	11	12.64%
العمال المؤقتين	17	19.54%
المجموع	87	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملحق رقم(02).

نلاحظ من الجدول أن عمال المؤسسة، يوزعون حسب الفئات المهنية إلى: إطارات بنسبة 12.64%، أعوان التحكم بنسبة 13.79%، أعوان التنفيذ بنسبة 54.02%، عمال مؤقتين

[1]- انظر الملحق رقم (02).

بنسبة 19.54%، وتمثل فئة أعوان التنفيذ اكبر نسبة من مجموع العمال في المؤسسة، وهذا بسبب طبيعة العمل، فالعملية الإنتاجية تحتاج إلى عدد كبير من عمال الورشات، لان كل آلة تحتاج لعدد معين من العمال.

6. الضرائب المباشرة للمؤسسة: تسدد الضرائب الخاصة بالمؤسسة كل شهر. وحسب المعطيات التي وفينا بها من المؤسسة حيث قدر لنا قيمة الضرائب المسددة خلال السنة وسوف نلاحظ في الجدول الموالي قيمة الضرائب المسددة خلال الفترة من(2012 _ 2016):[1]

الجدول(16): الضرائب المسدد خلاص الفترة (2012 _ 2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الضرائب المباشرة	1.10	1.09	1.19	1.18	1.20

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملحق رقم(02).

يمثل الجدول الضرائب المسدد خلال الفترة (2012_2016) والتي يتضح إن المؤسسة تسدد ما يقارب 1.2 مليار دج سنويا وهذي النسبة مقارنة مع المؤسسات الأخرى المتواجدة في المنطقة تساهم بنسبة كبيرة في الخزينة العمومية للدولة ويبقى جزء صغير فقط بالنسبة إلى خزينة البلدية ويتمثل في الرسم العقاري والرسم على النشاط المهني ورسم التطهير، وهذا لا يساهم بشكل كبير في التنمية المحلية،

والشكل الموالي يوضح دائرة نسبية توضح مساهمة الضرائب خلال الفترة (2012_2016)

[1] انظر الملحق رقم (02).

الشكل رقم(09): دائرة نسبية توضح مساهمة الضرائب خلال الفترة (2012_2016)

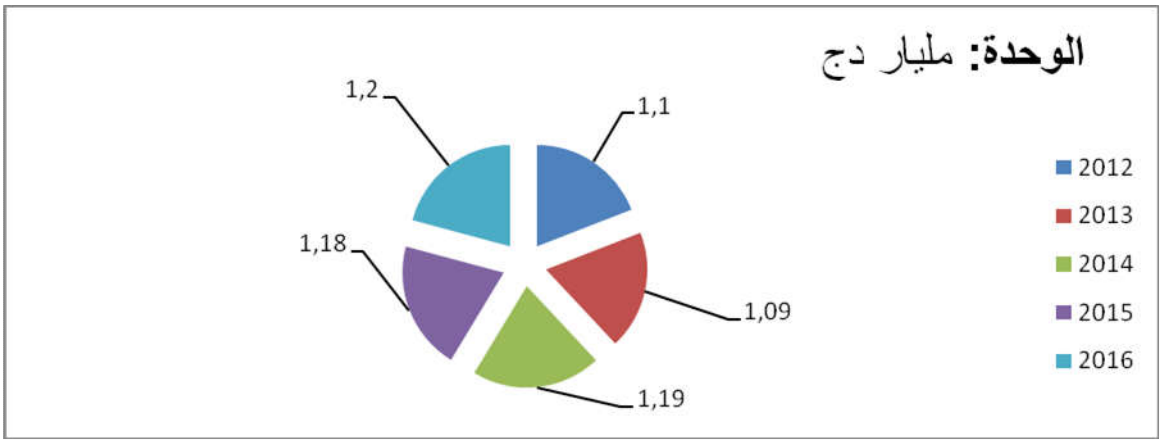

المصدر: مستخرج من الجدول رقم(16).

المطلب الثالث: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الخاصة ومؤسسة أكرم

في أي مؤسسة اقتصادية أو صناعية أو تجارية تواجه العديد من المشاكل سواء من طرف العمال أو النقل أو الصحة أو العقار أو التمويل أو التأمين الداخلي والخارجي، وهذا ما لا يراعيه المسئولون بأهمية كبيرة وترك المؤسسة تسير في نقائص والمتضرر كثيرا من هذه الصعوبات هوا العامل البسيط وصاحب المؤسسة، ونذكر أهم الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الخاصة بصفة عامة والصعوبات التي تواجها مؤسسة أكرم بصفة خاص.

أولا: صعوبات التمويل والصعوبات المتعلقة بالعقار في الجزائر

يواجه القطاع الخاص صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة لغياب إطار واضح وفعال ينظم العلاقة بين هذه المؤسسات والبنوك، وكذا تصادم إجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات، ويمكن تلخيص أهم هذه المشاكل في النقاط التالية[1] :

- إن عزوف البنوك عن هذا النوع من المؤسسات مرتبط تماما بنظرة البنوك لها على عدم قدرتها على تسديد أموالها، ونقص الضمانات المقدمة لها؛
- البحث عن الاستقلالية المالية، حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار. إذ عادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية

[1] لعتر كريمة، **دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ومعوقات دخوله إلى البورصة(حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم مالية و نقود، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، 2016، ص ص: 43-44.

اتخاذ القرار؛ ولعل تخوفه يرجع إلى وضع أمواله موضع خطر في كل قرار، يرى فيه إشراكا مع أي متعامل أجنبي (خارج عن المؤسسة)، كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته (ثقافة مالية ومصرفية).

- ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والفضاء الاقتصادي الجديد؛ إذ يشير الواقع إلى:
- غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل.
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.
- مركزية منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة، إضافة إلى أن معالجة الملفات ولاسيما بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة؛
- غالبا ما ترفض طلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون نشاطها في أغلب الأحيان محليا وغير واسع مما يزيد من مخاوف البنوك؛
- صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسات يرجع سببه إلى طول مدة منح العقار المخصص للاستثمار، أو ارتفاع أسعار الأراضي أو المباني أو انعدامها أو عدم ملاءمتها، بالإضافة إلى الرفض دون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبات.

ثانيا: مشاكل أخرى

- غياب التسيير الاستراتيجي لغالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن 90%من هذه المؤسسات مهيكلة عائليا، حيث يكون المالك هو المسير وصاحب القرار؛
- ضعف الخبرة والاستشارة والمؤسسات المرافقة؛
- ضعف الإبداع والابتكار على مستوى هذه المؤسسات؛
- نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة في تكوين العمال والمسيرين، وهذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي ينعكس

سلبا على إنتاجيتها. كما يؤدي إلى نشوء مشاكل تسويقية جراء نقص الكفاءة والقدرات التسويقية لنقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين[1].

ثالثا: المعوقات والصعوبات المتعلقة بمؤسسة أكرم للاستثمار

من ابرز الصعوبات التي تواجهها مؤسسة أكرم للاستثمار نذكر منها:[2]

- نقص في المواد الأولية خاصة الاسمنت الأبيض والأسود.
- المصانع الخاصة بالإسمنت لا تبالي اهتماما كبيرا لمؤسسات صناعة البلاط، مثال على ذالك: هل تكفي 20 طن من الاسمنت شهريا للمؤسسة لصناعة البلاط؟
- نقص الحصى التي تأتي من أماكن بعيدة؛
- انقطاع الكهرباء أحيانا يتسبب في خسارة كبيرة في الإنتاج.

[1] لعتر كريمة، مرجع سابق، ص ص: 46-47.
[2] انظر الملحق رقم (05).

خلاصة الفصل الثاني

من خلا دراستنا لمؤسسة أكرم للاستثمار بالتركيز أكثر على مدى مساهمة المؤسسة بخدمة المجتمع، اتضح لنا بان هذه المؤسسة متنوعة المنتجات تهدف إلى النمو والتطور ومواكبة السوق محليا وإلى خلق مجتمع صناعي يساعد على التنمية المحلية كما يسمح بخلق فرص العمل للمواطنين المحليين من اجل تخفيض معدل البطالة.

ومن خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى بعض النتائج من بينها:

- مساهمة منتجات مؤسسة أكرم للاستثمار في إنعاش الاقتصاد المحلي وبالتالي في تمويل التنمية المحلية؛
- لا تهدف مؤسسة أكرم للاستثمار إلى تحقيق الربح فقط بل تهدف أيضا في خدمة المجتمع والنهوض بالاقتصاد الوطني؛
- التنويع في منتجات المؤسسة؛
- تساهم مؤسسة أكرم للاستثمار في خلق مناصب شغل للسكان في المنطقة مما يؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة المحلية.

خـاتمـــــة

عامة

إن تناول موضوع دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية دفعنا إلى محاولة إبراز مدى مساهمة القطاع الخاص في الجزائر بصفة عامة وفي ولاية المسيلة بصفة خاصة من خلال منتجاته وتوفيره لمناصب الشغل على تحقيق التنمية المحلية والاجتماعية للمجتمع من خلال تنوع المنتجات واكتفاء السوق المحلي، كما لعب القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية دورا هاما نظرا لما يترتب عليها من رفع مستوي المعيشي للمواطنين ومستوي دخل الأفراد، وبالتالي تظهر مدى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية.

ولقد أدت التطورات والتغيرات المتسارعة محليا ودوليا لتكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة قدرته للمشاركة والمساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي، ولا يتأتى إلا ذلك من خلال توفير البيئة الاستثمارية المناسبة وكذا توفير التمويل المناسب كأحد أهم المتطلبات اللازمة لنمو القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في التنمية من خلال توفير المزيد من فرص العمل للمواطن، وتنويع مصادر الدخل وتوليد القيمة المضافة.

لقد سمح لنا التطرق إلى مختلف الفصول في هذه الدراسة من الخروج بجملة من النتائج، يمكن إيضاحها في النقاط التالية:

اولا: النتائج المتوصل إليها

– مر القطاع الخاص في الجزائر بعدة مراحل، حتى وصل إلى المكانة الحالية التي يحتلها ضمن الاقتصاد الوطني، فمن مرحلة التهميش إلى الاعتراف بدوره وصولا إلى التماس مشاركته في التنمية الاقتصادية؛

– أصبح القطاع الخاص يلعب دورا متناميا من خلال تواجده في معظم الأنشطة الاقتصادية إن لم نقل كل الأنشطة وهذا بنسب متفاوتة؛

– يرتبط التوزيع الجغرافي والاقتصادي للمؤسسات الخاصة بمدى توفر الخدمات والهياكل القاعدية الملائمة، وهو ما أدى إلى وجود انتشار غير متوازن لهذه المؤسسات وتمركزها في المناطق الشمالية والهضاب، بالإضافة إلى توفر الظروف المواتية لتحقيق الأرباح في قطاعات دون أخرى؛

– القطاع الخاص الجزائري يعتبر قطاع اقتصادي يساهم في التنمية الاقتصادية المحلية بنسبة كبيرة ويشغل اكبر نسبة من العمال مقارنة مع القطاع العام؛

– ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز وتوفير التمويل المناسب، كل هذا من شأنه أن يساعد على القيام بالنشاط الاستثماري، وذلك من خلال جملة إجراءات تعكس أفضل الظروف الاقتصادية والمالية والقانونية والسياسية لنشاط القطاع الخاص؛

– مؤسسة أكرم للاستثمار تغطي السوق المحلية للمنطقة بتعاقدها مع البلدية والمقاولون الأكفاء بالبلدية؛

– مؤسسة أكرم تتبرع كل سنة بعمرة مع إجراء قرعة نزيهة مع كامل عمال المؤسسة؛

– أسعار مؤسسة أكرم معقولة ومقبولة مقارنة بالمؤسسات الأخرى المتواجدة في المنطقة؛

– تساهم مؤسسة أكرم في الإطعام المجاني والنقل والعطل المدفوعة الأجر للعمال؛

– تقدم مؤسسة أكرم للاستثمار إعانات للمساجد والدارس والجمعيات الخيرية، كالأيتام والمعاقين.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى: تم التأكد من صحتها، لان انتقال نسبة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة من 78.7% عام 2001 إلى 85.3% عام 2015 وهي نسبة كبيرة مقارنة بدور القطاع العام والأولوية الممنوحة له في إطار الإستراتيجية والاحتكار المفروض من طرف الدولة على القطاع الخاص. وهذا ما يقبل صحة الفرضية الأولى القائلة "يساهم القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بتطوير القيمة المضافة في الجزائر".

الفرضية الثانية: عدم التأكد من صحتها، لان القطاع الخاص يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات ولكن لا يتعدى غالبا نسبة 17**%** ومن هنا نرفض الفرضية الثانية القائلة "القطاع الخاص يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات".

الفرضية الثالثة: تم التأكد من صحتها، لان في مؤسسة أكرم تطورت نسبة العمال من 60 عامل سنة 2012 إلى 87 عامل سنة 2016 وهي نسبة مقبولة مع عدد المؤسسات الخاصة

في المنطقة والولاية لتخفيض معدل البطالة المحلي ومن هنا نقبل صحة الفرضية الثالثة القائلة "تساهم مؤسسة أكرم للاستثمار في تخفيض معدل البطالة".

الفرضية الرابعة: تم التأكد من صحتها، من خلال ما لاحظناه من تميز لمؤسسة أكرم للاستثمار في المنطقة وبتعاقدها مع البلدية والمقاولون الأكفاء بالمنطقة والسعر المعقول المتناول والكمية المنتجة خلال السنة هذا ما يعني أنا مؤسسة أكرم تغطي السوق المحلية للمنطقة وهذا ما يقبل صحة الفرضية الرابعة القائلة "مؤسسة أكرم تغطي السوق محليا".

الفرضية الخامسة: عدم التأكد من صحتها، لاحظنا من دراستنا للضرائب لمؤسسة أكرم للاستثمار ان نسبة كبيرة من الضرائب تذهب لخزينة الدولة وتبقى نسبة قليلة فقط والمتمثلة في الرسم العقاري والرسم على النشاط المهني ورسم التطهير، وهذا ما يرفض الفرضية القائلة "مؤسسة أكرم للاستثمار تمنح إيرادات ضريبية تمول التنمية المحلية عن طريق الخزينة العمومية".

ثالثا: الاقتراحات

وفي ضوء تحليل نتائج الدراسة، فإننا نقترح مجموعة من التوصيات للقطاع الخاص بصفة عامة ولمؤسسة أكرم للاستثمار بصفة خاصة، وبقية المؤسسات التي تنشط في سوق الإنتاج والصناعة في الجزائر والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ضرورة تأهيل وتدعيم القطاع الخاص من أجل رفع مساهمته في جهود التنمية وإتاحة الفرصة له للقيام بدور أكبر، وذلك بإزالة القيود البيروقراطية أمامه؛

- خلق نشاط استثماري بالبلديات والتعريف بالقدرات الاستثمارية لتلك البلديات من أجل استغلالها استغلالا أمثل، ومن اجل توفير اكبر عدد ممكن من العمال؛

- التعاون والشراكة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص للدور الفعال في تقديم خدمات عامة متميزة؛

- إقامة اتفاقية شراكة بين القطاع الخاص والإدارة المحلية لتتغير الذهنية والثقافة السائدة لدى المواطنين بأن القطاع الخاص يهدف إلى تحقيق الربح حتى ولو على حساب المواطنين؛

– تعديل القوانين وسن التشريعات من أجل تشجيع دخول القطاع الخاص في مختلف المجالات والخدمات العامة بصفة خاصة؛

– ضرورة اهتمام مؤسسة أكرم في السوق المحلية بالمجتمع المحلي باعتباره عنصرا أساسيا في التنمية المحلية، والتميز بجودة منتجاتها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وذلك من خلال التنوع في منتجاتها التي تمكن المؤسسة المنافسة من جهة، ومن إنتاج منتجات جديدة ومتنوعة من جهة أخرى؛

– شراء آلات متطورة لتخفيف الضغط على العمال داخل المؤسسة؛

– إنشاء فروع متعددة للمؤسسة لتشغيل اكبر عدد ممكن من العمال؛

– تهيئة المحيط التشريعي للاستثمار وتحسين بيئة الأعمال من خلال تحسين ظروف العمل وترقية العقار وحل مشاكل قطع الأراضي العالقة بسبب عدم وضوح ملكيتها، والعمل على تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين وتزويدها بكافة الخدمات الأساسية، إضافة إلى تسهيل فرص الحصول على الأراضي داخل هذه المناطق.

رابعا: آفاق الدراسة

أثناء دراستنا للموضوع وتحليل جوانبه تبين لنا أنه توجد عدة مواضيع تتطلب دراسات لمعالجتها سنطرحها كآفاق لدراسات مستقبلية، وهي كالآتي:

– دور القطاع الخاص في تدعيم الاقتصاد الوطني خارج المحروقات؛

– المقاولتية لتوجه جديد نحو دعم القطاع الخاص؛

– تسيير الجماعات المحلية و دورها في تحقيق التنمية؛

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- القواميس والمعاجم:

1. القاموس العربي الشامل، **الأداء**، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1999.

ب- الكتب:

1. إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام (مفاهيم مناهج وتطبيقا)**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 1996.
2. أحمد طرطار، **المحاسبة العامة في المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
3. احمد قريع، **السلام المعلق على مفترقات الطرق (مقاربات في الصراع والتنمية و الأزمة الفلسطينية)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2008.
4. أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية،(نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.
5. إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومه، الجزائر، 2012.
6. ضياء مجيد، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (أداء واتجاهات)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
7. عبد اللطيف بن اشنهد، **التجربة الجزايرية في التخطيط والتنمية.(1962_1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.
8. عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.
9. عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004.

10. كاسر نصر المنصور،**إدارة الإنتاج و العمليات**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

11. محمد عبد الفتاح محمد، **تنمية المجتمعات المحلية من منضور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، عمان، الاردن، 2008.

12. مروان عطون، **الأسواق النقدية والمالية،(البورصات و مشكلاتها في عالم النقد والمال)**، أدوات و آلية نشاط البورصات في الاقتصاد الحديث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 1998.

13. مسعود سميح، **المؤسسة الاقتصادية،(شركات المطبوعات للنشر والتوزيع)**، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1997.

14. يحيى ربحي مصطفى عليان، عدنان محمود الطوباسي، **الاتصال والعلاقات العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

ج- الرسائل والأطروحات الجامعية

1. صباح المزواد، **دور القطاع الخاص في انشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية علي منجلي**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية.

2. نبيل حليلو، **التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين (دراسة على عينة من الطلبة الجزائريين بالجامعات الجزائرية)**، رسالة دكتورة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2012/2011.

د- المجلات والدوريات

1. أحمد أبوبكر علي بدوي، **القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2010.

2. رانيا بلمداني، أشرف عبد القادر وآخرون، **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية (سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية)**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2013.

3. سفيان بن عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61 – 62، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.

4. عدي قصيور،**الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 2002.

5. علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد10، سطيف، الجزائر، 2010.

6. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد: 07، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009-2010.

هـ- الملتقيات

1. حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مكانتها الاقتصادية مع إشارة لولاية الوادي**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05 – 06 ماي 2013.

2. حمزة طيبي، ببوعاية حسان، **دور القطاع الخاص في تنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية**، الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو

الاقتصادي في الدول المغاربة بين الخيار والبدائل المتاحة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، 2و 3نوفمبر، 2016.

و- القوانين والتشريعات

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد48، المطبعة الرسمية الجزائرية، المؤرخة بتاريخ 3 سبتمبر1995 ميلادي.

ثانيا: باللغة الأجنبية

Les ouvrages :

1. NACER-EDDINE SADI,Lapriuatisation des entepkises publiquesen algerie, opu, algerie, 2005.

Les rapports :

2. Ministère Des Finances, La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2015, ***Rapport de présentation de la loi de finances pour 2015,*** *Algérie, 2015.*

الملاحق

أسئلة المقابلة في مؤسسة أكرم للاستثمار في بلدية مقرة

1_ نبذة تاريخية عن المؤسسة ومنتجاتها والهيكل التنظيمي للمؤسسة.

2_ الهدف من إنشاء هذه المؤسسة و القوانين التي تخضع لها.

3_ تطور عدد العمال خلال السنوات الخيرة مع بعض التصنيفات للعمال حسب (العمر، الجنس، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي، الفئات المهنية).

4_ الأفاق المستقبلية: . توسيع الشراكة

. الاستفادة من الدعم

. القروض البنكية الممنوحة خلال السنوات الأخيرة

5_ أسعار المنتجات هل هي تنافسية وهل توجد مؤسسات منافسة لنفس السلعة؟

6_ مساهمة المؤسسة في التنمية المحلية . ضرائب خلال الخمس سنوات الأخيرة.

7_ خدمات المؤسسة للعمال. (النقل ، الإطعام، الرحلات لأبناء العمال، العمرة، الخ....)

8_ تطور رقم المبيعات خلال الخمس سنوات الأخيرة.

9_ الصعوبات التي تواجه المؤسسة من جميع النواحي.

10_ هل المؤسسة تمنح إعانات إلى المؤسسات الخيرية مثلا ؟

تم بحمد الله